**Submission in follow-up to HRC resolution 15/25 "The Right to development"**

**Qatar**

# تقرير دولة قطر حول عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية

## المحتويات


**مقدمة**

**1. معلومات أساسية عن دولة قطر**

**(أ) الموقع الجغرافي والتضاريس**

**(ب) السكان**

**(ج) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية**

**(د) الدستور الدائم لدولة قطر**

**2. التدابير والتطورات المتعلقة بأعمال الحق في التنمية على المستوى الداخلي**

- **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**
- **الحق في التعليم**
- **الحق في الصحة**

**3. معلومات عن اعمال الحق في التنمية على المستوى الخارجي**

**أولاً: حقائق وأنواع المساعدات والمعونات الانمائية القطرية**

**ثانياً: حجم المساعدات والمعونات الانمائية القطرية**

**ثالثاً: الجهات المانحة للمساعدات والمعونات الانمائية القطرية**

**رابعاً: التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الانمائية القطرية**

**خامساً: التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الانمائية القطرية**

**ملاحظات ختامية حول النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الرفيعة المستوى والطريق لضمان التنفيذ الفعّال للحق في التنمية**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

1. تتشرف دولة قطر بتقديم هذا التقرير استجابة لقرار مجلس حقوق الإنسان 15/25 والذي يطلب فيه من مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تلتمس آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية والطريق إلى الأمام، آخذة في اعتبارها السمات الاساسية للحق في التنمية، ومستخدمة كمرجع اعلان الحق في التنمية وقرارات لجنة حقوق الإنسان والمجلس والجمعية العامة بشأن الحق في التنمية.

2. يتضمن التقرير أربعة أجزاء هي:

- **الجزء الأول:** مقدمة مختصرة تتضمن معلومات اساسية عن دولة قطر.
- **الجزء الثاني:** معلومات عن التدابير والتطورات المتعلقة بأعمال الحق في التنمية على المستوى الداخلي.
- **الجزء الثالث:** معلومات توضح ما قامت به الدولة لأعمال الحق في التنمية على المستوى الخارجي.
- **الجزء الرابع:** ملاحظات ختامية حول النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية والطريق لضمان التنفيذ الفعّال للحق في التنمية.

3. يعد هذا التقرير تقريراً وطنياً مشتركاً، حيث قامت بإعداده لجنة وطنية شكلت بقرار من سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية من عدة جهات حكومية معينه. وقد استأنست اللجنة في عملية اعداد التقرير بملاحظات وآراء أصحاب المصلحة المعنيين وتؤكد اللجنة استعدادها التام للتعاون مع الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في الرد على اية استفسارات أو استيضاحات تتعلق بهذا التقرير.

4. تود دولة قطر أن تثمن الجهود المبذولة من كل من الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز وتعميم اعمال الحق في التنمية، وتتمنى لهم دوام النجاح والتوفيق.

# الجزء الأول

## معلومات أساسية عن دولة قطر

### (أ) الموقع الجغرافي والتضاريس

5. دولة قطر شبه جزيرة تقع في منتصف الخط الساحلي الغربي للخليج العربي بين خطي العرض 27َ، 24ْ، 10َ، 26ْ شمالاً وخطي الطول 45َ، 50ْ، 40َ، 51ْ شرقاً، وتمتد شبه جزيرة قطر شمالاً لتغطي مساحة قدرها 11,521 كيلو متراً مربعاً. وتشتمل الدولة على عدد من الجزر والسلاسل الصخرية والمياه الضحلة الواقعة على الساحل من أشهرها جزر حالول، شراعوه، والأسحاط، والبشيرية والعالية والسافلية. ويبلغ طول شبه الجزيرة القطرية (185) كيلو متراً وعرضها (85) كيلو متراً، وتحيط بغالبيتها مياه الخليج العربي في حين تفصلها الحدود البرية البالغة نحو (60) كيلو متراً عن المملكة العربية السعودية، وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة شرق الدولة. وتمتد المياه الإقليمية القطرية إلى نحو (95) ميلاً بحرياً في عرض البحر باتجاه الشرق وحوالي (51) ميلاً بحرياً باتجاه الشمال في الخليج العربي بمساحة وقدرها 10500 كيلو متراً مربعاً.

6. تتكون أراضي دولة قطر من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال، ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الروضات) وتتواجد في مناطق الشمال والوسط التي تعتبر بدورها من أخصب الأراضي التي تكثر فيها النباتات الطبيعية.

### (ب) السكان

7. يبلغ عدد سكان دولة قطر، بحسب تعداد عام 2010، ما مجموعه (1,699,435) نسمة، يتوزعون إلى: (1,284,739) ذكور، أي ما نسبته (75.6%) و(411,696) إناث، أي ما نسبته (24.4%). ويرجع السبب في زيادة أعداد الذكور إلى أن معظم سكان الدولة من العمالة الوافدة التي يشكل الذكور النسبة الأكبر منها. ويوضح الجدول (1) تطور حجم السكان في دولة قطر من عام 1986 وحتى عام 2010 بحسب الجنس، بينما يوضح الشكل (1) الهرم السكاني لدولة قطر.

**الشكل (1): تطور حجم السكان في قطر بحسب الجنس**

| السنة | ذكور | إناث | المجموع العام |
|---|---|---|---|
| 1986 | 250,095 | 122,336 | 372,431 |
| 1997 | 342,459 | 179,564 | 522,023 |
| 2004 | 496,382 | 247,647 | 744,029 |
| 2010 | 1,284,739 | 414,696 | 1,699,435 |

المصدر: جهاز الإحصاء، تعداد 2010

**الشكل 2**

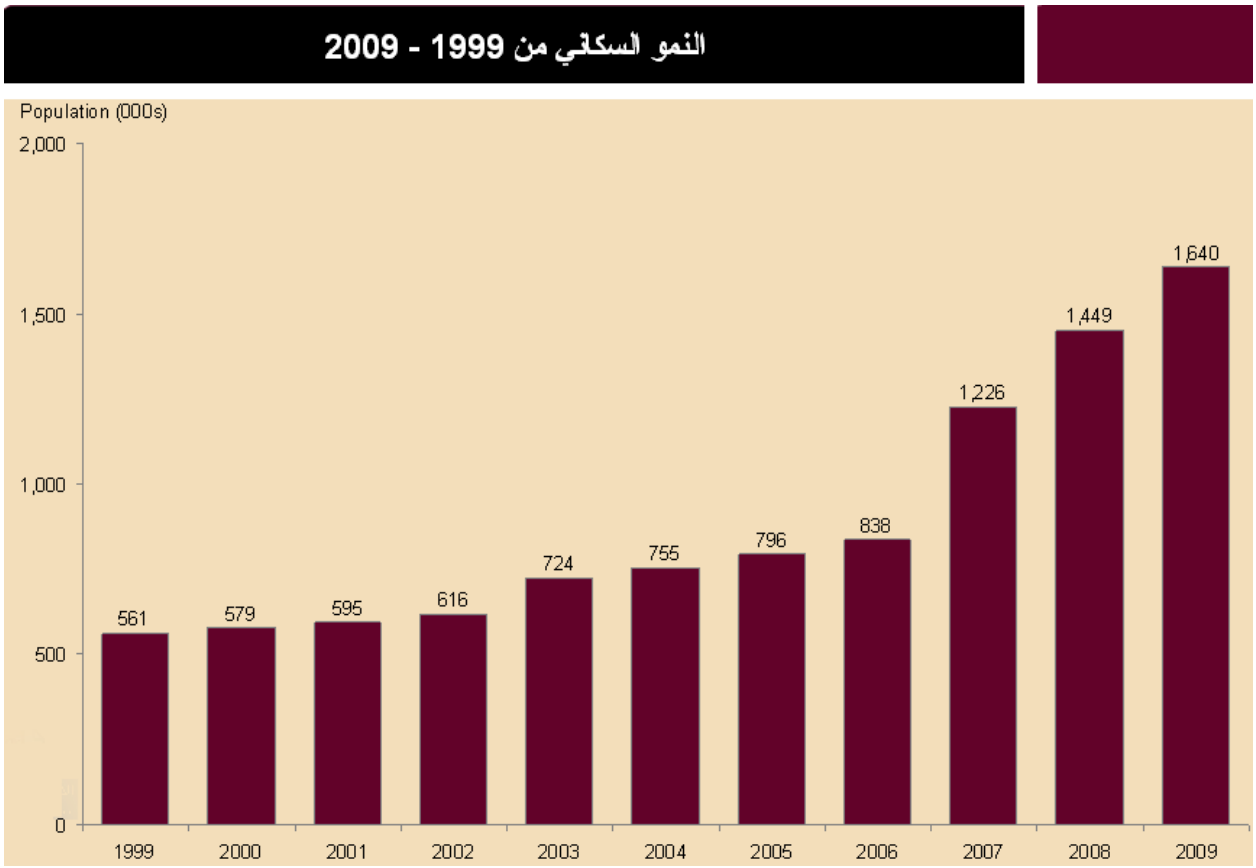


المصدر: جهاز الإحصاء، تعداد 2010.

8. يعتنق القطريون الدين الإسلامي، والغالبية العظمى من السكان من أهل السنة. كما توجد ديانات أخرى، حيث تستقبل دولة قطر كل عام أعداداً كبيرة من القوى العاملة لتلبية احتياجات خططها التنموية الطموحة على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها، حتى بات الوافدون يشكلون أكثر من أربعة أخماس سكان الدولة، ويأتي هؤلاء من بقاع الأرض المختلفة، ويتعايشون جنباً إلى جنب بأديانهم وثقافاتهم وأنماط حياتهم المتنوعة. ولقد بينت

التجربة القطرية أن النسبة العالية للوافدين، والتنوع الكبير في جنسياتهم وأديانهم وثقافاتهم، لا تشكل عائقاً أمام التعايش الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع، حتى صار المجتمع القطري يشكل نموذجاً للعيش المشترك بين الناس من مختلف المعتقدات والثقافات.

**شكل (3): التنوع وفقاً للمجموعات في دولة قطر عام 2009**

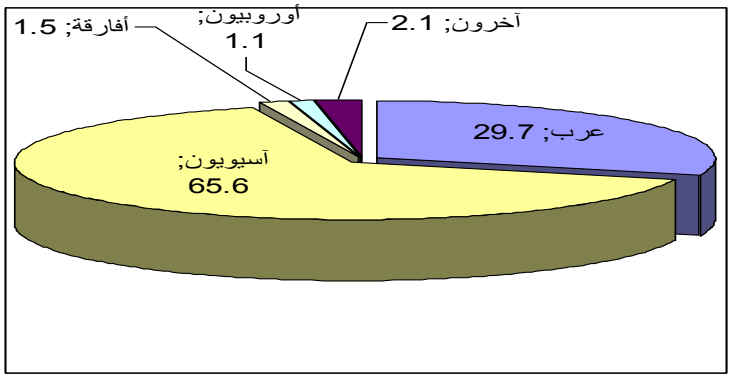


المصدر: دولة قطر. 2010. خطة دولة قطر لتحالف الحضارات، اللجنة القطرية لتحالف الحضارات، 2010.

**(ج) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية**

9. تبين أحدث الإحصائيات بأن دولة قطر تشهد مرحلة متميزة من تاريخها تتمثل في مضيها قدماً نحو تنمية كاملة وشاملة، بل ومتسارعة، لينتج عن ذلك تسجيل دولة قطر لمعدلات نمو وانتعاش اقتصادي لم تشهدها من قبل، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً يتراوح بين 7.6% و 26.8% سنوياً خلال الفترة 2004-2009 (بالأسعار الثابتة لعام 2004) . يضاف إلى هذا تزايد الإنفاق الحكومي العام، حيث سجلت ميزانية الدولة زيادة من 95 مليار ريال تقريباً في 2009-2010 إلى 127.5 مليار ريال في 2010-2011. وتعد دولة قطر واحدة من أكثر بلدان العالم تمتعاً بمستوى تنمية مرتفع، حيث احتلت المركز (38) في تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعكس تلك المرتبة مدى التطور والتقدم الكبير والمطرد الذي حققته دولة قطر في مجال التنمية البشرية. وأوضح التقرير أن مؤشر التنمية البشرية في الدولة قفز من (0.798) إلى (0.803)، وهو مؤشر يعكس التطور في مجالات التعليم والصحة والناتج المحلي. ففي مجال الصحة فقد ارتفع معدل البقاء على قيد الحياة من (75.5 سنة) العام الماضي إلى (76سنة). وفي مجال معدل دخل الفرد، أشار التقرير إلى أن دولة قطر حققت قفزة كبيرة حيث قفز هذا المعدل إلى (79.426 دولار) عام 2010. اما في مجال التعليم يشير التقرير إلى متوسط سنوات الدراسة الى 7.3 سنة وتقوم الدولة بوضع السياسات والخطط للقيام بتنمية ورفع الشأن التعليمي.

- تحرص دولة قطر على تقييم ما توصلت إليه من تحقيق للأهداف الإنمائية للألفية، حيث أصدرت ثلاثة تقارير، كان آخرها في شهر أغسطس من عام 2010. وقد بين التقرير بأن دولة قطر قد حققت بالفعل معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وحققت تقدماً ملموساً في الأهداف المتبقية. وفيما يلي أهم نتائج التقرير الثالث:
- انعدام حالات الفقر (السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد).

- بلغت نسبة العاملين إلى إجمالي السكان 76% عام 2009، بعد أن كانت لا تتجاوز 60% عام 2004.
- بلغت نسبة معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي خلال الفترة 2005 و 2009 بين نحو 88% و 92% للذكور وبين 95% و93% للإناث.
- بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة 98% عام 2009.
- بلغت نسبة الطالبات القطريات 82% من إجمالي الطلبة المسجلين في جامعة قطر خلال السنة الجامعية 2008-2009.
- بلغت نسبة الإناث إلى الذكور لمن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (15-24) 100% عام 2009.
- ارتفعت معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من 30,3% عام 2004 إلى 36.4% عام 2009.
- انخفضت معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1,000 مولود حي من 5.50 عام 1990 إلى 4.80 عام 2009.
- انخفضت معدلات وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات لكل 1,000 مولود حي من 10.4 عام 2005 إلى 8.8 عام 2009.
- بلغت نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين ضد الحصبة 100% عام 2009.
- بلغت نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف طبي 100%.
- انخفضت معدلات الخصوبة الكلية للنساء القطريات من 3.9 طفل عام 2005 إلى 3.8 طفل عام 2009.
- انخفض معدل الولادات بين القطريات في الفئة العمرية (15-19) إلى 12في الألف عام 2009 بعد أن كان 43 في الألف عام 1986 و21 عام 1997، وواصل الانخفاض ليصل إلى 13 في عام 2004.
- لم تسجل أية حالة إصابة بفيروس نقص المناعة في الفئة العمرية (15-24) عام 2009.
- انخفضت معدلات الإصابة بمرض الملاريا من 18.98 لكل 100,000 نسمة عام 2007 إلى 14.91 عام 2009.
- بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة 100%.
- بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة 100%.
- انعدام تواجد أحياء فقيرة أو تجمعات سكانية هامشية.
- بلغ إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة خلال الفترة 2005-2009 نحو 2,01 مليار دولار، وشكلت هذه المساعدات والمعونات ما نسبته 0.49 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة كمتوسط للفترة 2005-2009.

**(د) الدستور الدائم لدولة قطر**

10. تحقيقاً لأهداف استكمال أسباب الحكم الديمقراطي، فقد أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الدستور الدائم لدولة قطر عام 2004 بعد استفتاء الشعب القطري عليه، وذلك لإرساء الدعائم الأساسية للمجتمع وتجسيد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. يتضمن

الدستور المكون من 150 مادة المبادئ الموجهة لسياسة الدولة والأسس الجوهرية لممارسة السلطة بما في ذلك: التأكيد على مبادئ فصل السلطات، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية.

11. وقد أكد الدستور في الباب الأول منه، والخاص بـ "الدولة وأُسس الحكم" بأن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها.

12. وأكد الدستور في الباب الثاني منه، والخاص بـ "المقومات الأساسية للمجتمع"، على أن المجتمع القطري يقوم على دعامات العدل، والإحسان، والحرية والمساواة، ومكارم الأخلاق. وقد ألقى الدستور على عاتق الدولة صيانة هذه الدعامات وكفالة الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، والتضامن والإخاء بينهم. وأبرز الدستور دور الأسرة باعتبارها أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وحدد واجب الدولة نحوها، كما اهتم بالنشء وأوجب صيانته من أسباب الفساد وحمايته من الاستغلال ووقايته من شر الإهمال البدني والعقلي والروحي وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاته.

13. ومنذ تولي حضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مقاليد الحكم، وتبنيه لسياسة الإصلاح الشامل، حرص سموه على أن يكون موضوع حقوق الإنسان في صلب الإصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث انعكس هذا الاهتمام في تطوير وتقوية البنية التحتية لحقوق الإنسان في مستوياتها التشريعية والمؤسسية. وقد أفرد الدستور بابه الثالث (المواد 34-58) للحقوق والحريات الأساسية، حيث تبنى مبدأ التكاملية والتداخل والترابط وعدم التجزئة للحقوق، فكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية على حد سواء. ومن ضمن الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، على سبيل المثال لا الحصر: المساواة أمام القانون، وحظر التمييز، والحرية الشخصية، وتجريم التعذيب، وحرية الصحافة والتعبير، وإنشاء الجمعيات، وحرية العبادة، والحق في العمل، والحق في التعليم. وقد أكد الدستور على عدم التضييق على هذه الحقوق أو الانتقاص منها، بحجة تنظيمها أو تعديلها، فنصت المادة (146) على أنه "لا يجوز تعديل الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح المزيد من الضمانات لصالح المواطن".

## الجزء الثاني

## التدابير والتطورات المتعلقة بأعمال الحق في التنمية

## على المستوى الداخلي

14. يعد موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً للدولة إذ يمثل العمود الفقري لسياسة الاصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة. وقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة على المستوى التشريعي والمؤسسي والاستراتيجي في سبيل تعزيز وأعمال الحق في التنمية على المستوى الداخلي من خلال وضع سياسات انمائية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في عملية التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها وفقاً لأحكام ومبادئ اعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية.

15. وقد توجت جهود الدولة في أعمال الحق في التنمية بالمصادقة على الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر 2030). وتهدف الرؤية إلى تحويل دولة قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. وتوفر الرؤية إطاراً لوضع الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنفيذية. وترتكز رؤية قطر الوطنية على أربع ركائز هي: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية. وتعالج الرؤية الوطنية خمسة تحديات هي: التحديث والمحافظة على التقاليد، احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الاجيال القادمة، النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط، مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. تبني رؤية قطر الوطنية 2030جسراً بين الحاضر والمستقبل. وتهدف إلى جعل قطر بلداً متقدماً دائم التنمية يوفر مستوىً معيشياً عالياً للجيل الحالي، وللأجيال القادمة. كما أنها تطمح إلى أن تكون قطر بلداً نشيطاً مزدهراً، موفرا العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجميع. وتتطلع الرؤية إلى أن ترى جميع القطريين يعملون معاً على تحقيق هذه الطموحات، وأن توجه طاقاتهم الجمعية قيَم إسلامية وأسرية قوية.

16. وقد تم اطلاق استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 والتي تهدف إلى تحويل أهداف الرؤية الوطنية 2030 إلى واقع ملموس حيث ترسم التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية والبيئية لدولة قطر في السنوات المقبلة. وتسعى الاستراتيجية إلى التوزان بين حاجات الاجيال المستقبلية، وبين مستلزمات التنمية، وتسعى في الوقت نفسه إلى الحفاظ على التقاليد والخصائص التي تميز دولة قطر، وإلى رعاية هذه التقاليد والخصائص وتعزيزها. وقد تم وضع الاستراتيجية تحت اشراف الأمانة العامة للتخطيط التنموي وفق آلية تشاورية سمحت بمشاركة كافة شرائح المجتمع في عملية إعدادها.

وستتناول الأجزاء التالية من هذا الجزء الجهود والتدابير التي اتخذتها الدولة لأعمال الحق في التنمية في تمكين المرأة وكفالة الحق في التعليم والحق في الصحة على سبيل المثال لا الحصر.

### تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

17. بذلت دولة قطر منذ استقلالها جهوداً متميزة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وانطلاقا من دستور البلاد وتجسيداً لإرادة سياسية واعية عملت دولة قطر على ترسيخ المساواة بين الجنسين وفق منهجية تدريجية تأخذ بمقاصد الإسلام السمحة، وتراعي متطلبات الانفتاح والتطور. وقد استفادت المرأة القطرية من جملة المعطيات الموضوعية التي حسنت من مكانتها الاجتماعية نتيجة لدخولها بقوة في مختلف مستويات التعليم، ولاسيما في العقود الأخيرة. وبرز ذلك جلياً من خلال ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في مختلف مستويات ومراحل التعليم (انظر الشكل 4) لتصبح مكونهُ الرئيسي كما هو الحال في التعليم العالي، حيث أن عدد الطالبات القطريات بلغ 4360 طالبة من مجموع 5394 طالباً مسجلين في الجامعة، أي ما يعادل 80% من إجمالي الطلبة خلال السنة الجامعية 2007- 2008. وتعد مستويات القيد هذه مرتفعة جداً، سواء بالنسبة للمنطقة أو للعالم بوجه عام، مما ينبئ باستفادة الأجيال المقبلة من النساء القطريات في المستقبل القريب من فرص جديدة ومتجددة في مختلف مراحل التعليم، نظرا لتوجهات الدولة وحرصها على تحقيق شمولية التعليم للجميع. ويوضح الشكل 5 المستوى التعليمي وتوظيف القطريات.

الشكل 4

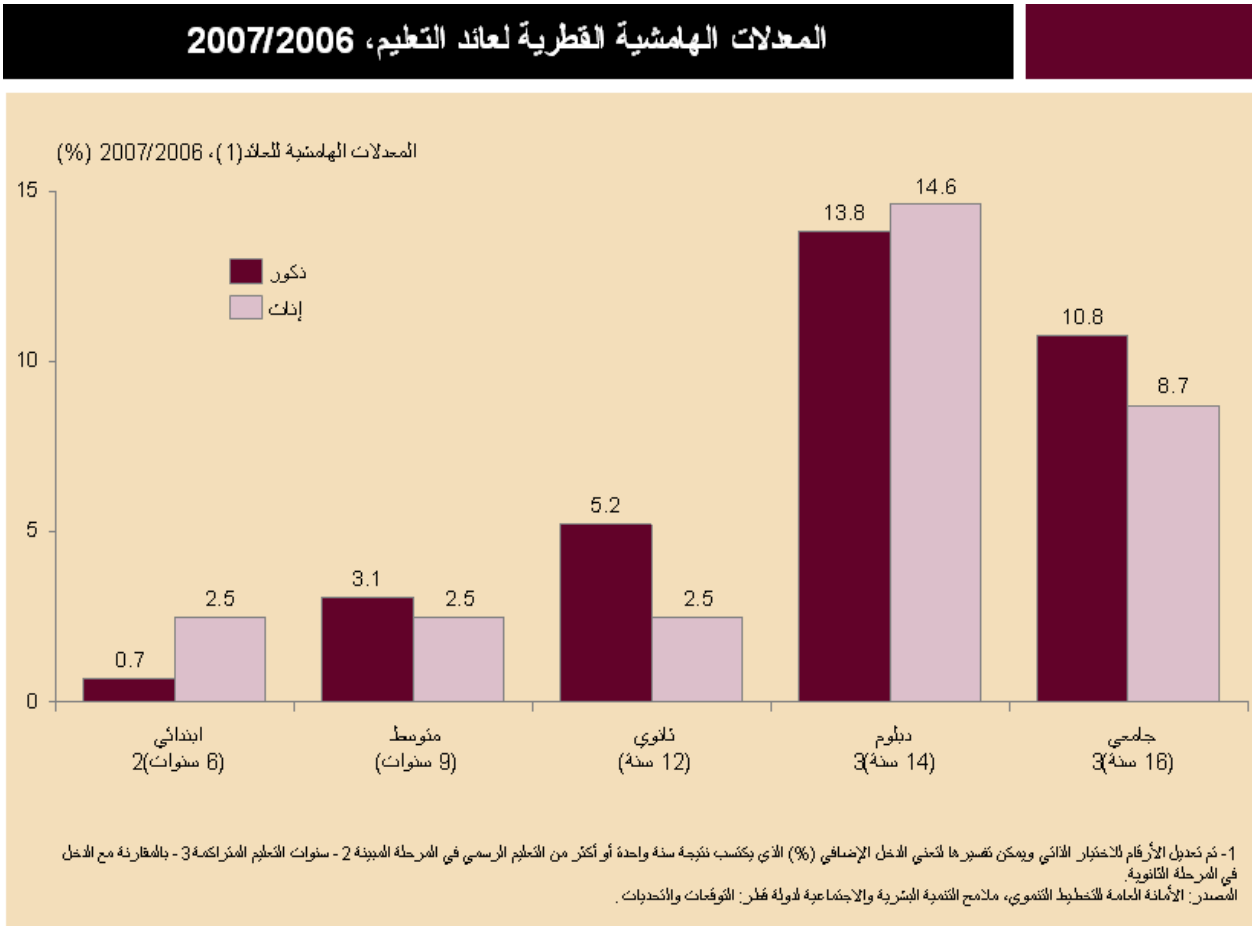


المصدر : الامانة العامة للتخطيط التنموي، ملامح التنمية البشرية والاجتماعية لدولة قطر: التوقعات والتحديات

شكل 5

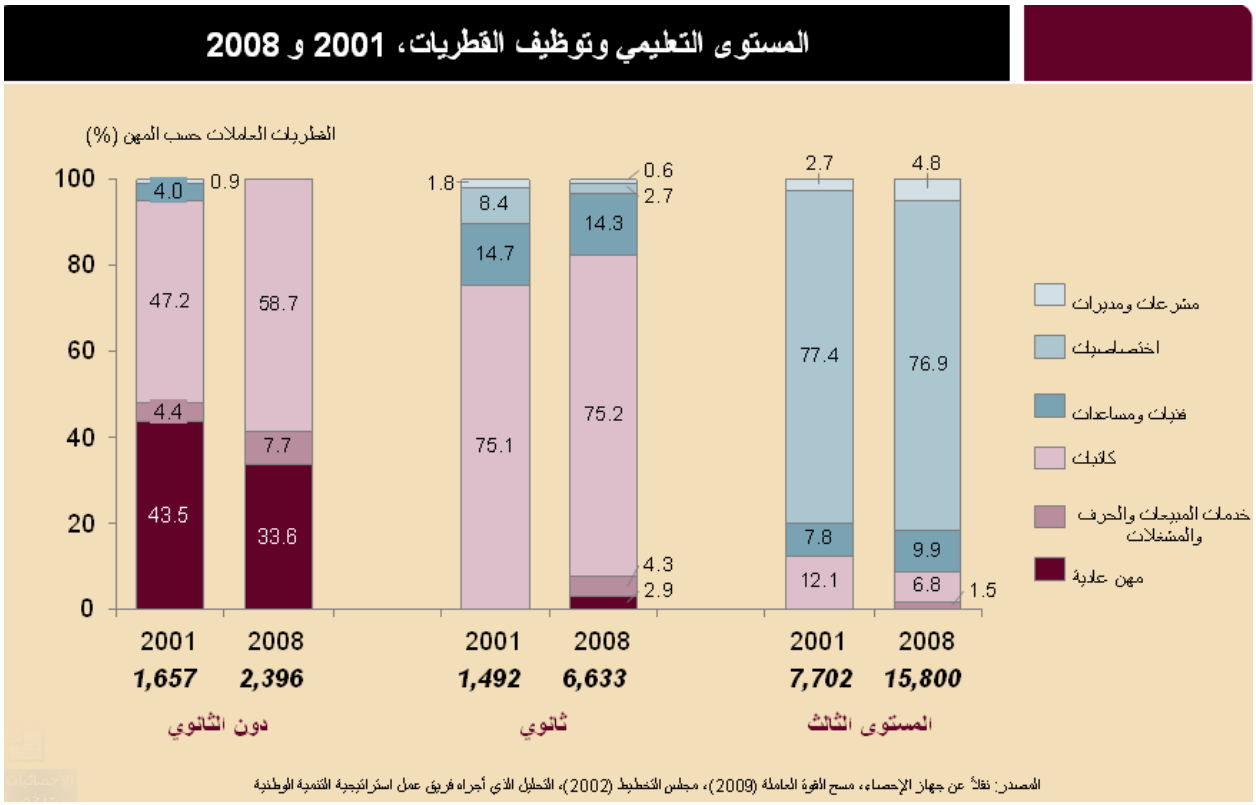


كما عملت الدولة على توفير الأجواء المناسبة لتمكين المرأة من الانخراط في سوق العمل والمشاركة في عملية الإنتاج (انظر الشكل 6). ففي مجال الاستثمار تشكل سيدات الأعمال القطريات أكثر من 50% من مجمل المستثمرين والمتعاملين بالأسهم القطرية في سوق الدوحة للأوراق المالية. ويصل عدد الشركات التي تمتلكها سيدات أعمال في قطر حاليا إلى نحو 1500 شركة تنوعت مجالاتها ما بين الاستثمارات الصناعية والبنوك والسياحة والتجارة مما يشكل تحولاً في الأنماط الاستثمارية التقليدية للمرأة في دولة قطر.

الشكل 6

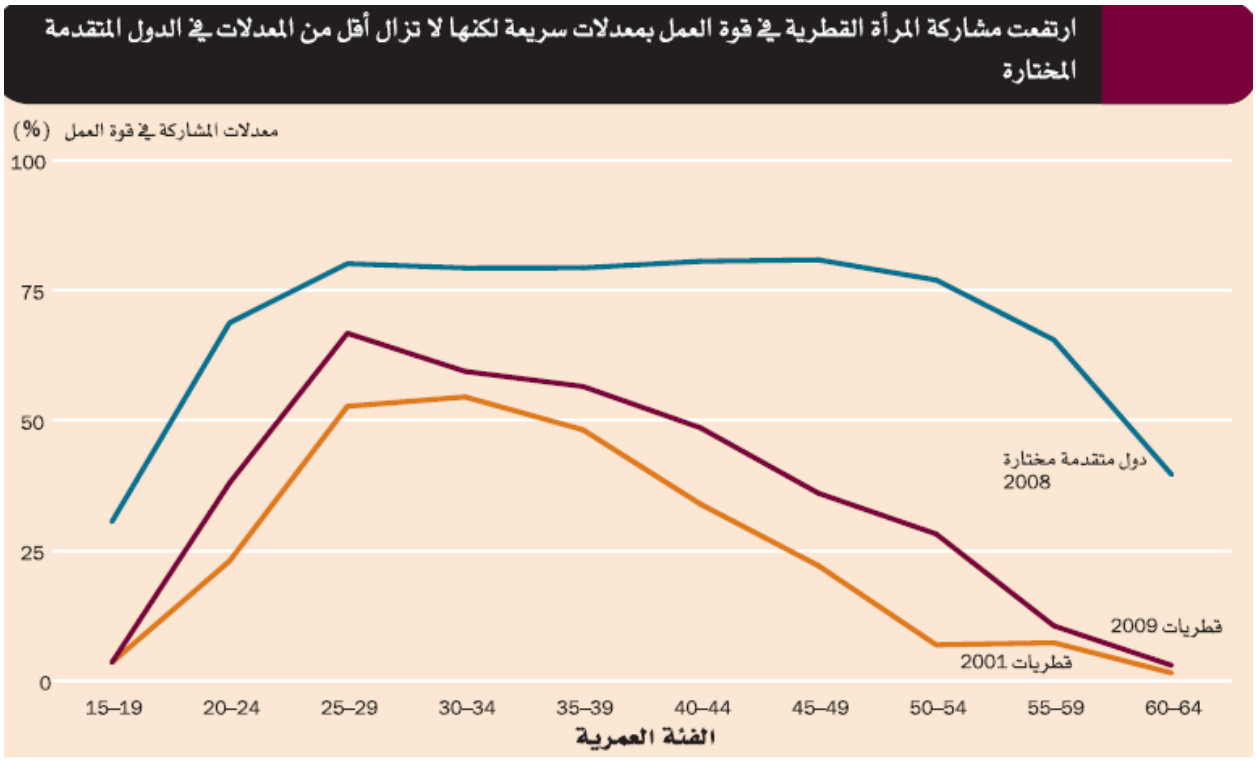


المصدر استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

وقد شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس البلدي ارتفاعاً من صفر % في انتخابات 1999 إلى 3.4% في انتخابات عامي 2003 و 2007، حيث فازت سيدة قطرية بأحد مقاعد المجلس المكونة من 29 مقعداً. ومن المتوقع أن تشهد حصة النساء ارتفاعا في مقاعد انتخابات المجلس البلدي لعام 2011، وذلك نتيجة لارتفاع درجة الوعي بأهمية مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية وصنع القرارات في الدولة.

وقد شهدت الآونة الأخيرة طفرة مستمرة في مجال حقوق المرأة سواء عبر تكريس حقوق منصوص عليها أو من خلال مراجعة بعض القوانين لصالح المرأة مثل:

- القانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات الذي عاقب على جرائم الاغتصاب وهتك العرض والتحرش والتحريض على الفسق والفجور والبغاء وشدد العقوبة إذا كان الجاني من أصول الضحية أو المتولين تربيتها أو من ممن سلطة عليها.
- القانون رقم (24) لسنة 2004 بشأن التقاعد والمعاشات وتعديلاته تضمن حكماً جديداً في حالة الموظفة أو العاملة، أو صاحبة المعاش القطرية ولها أولاد غير قطريين يتم فيه معاملتهم معاملة المستحقين القطريين. وبهذا الحكم يتساوى أبناء المرأة القطرية (غير القطريين) بالمستحقين القطريين. كما أضاف حكماً آخر لصالح المرأة حيث قرر أنه إذا كان المعاش مستحقا لأرملة صاحب المعاش فإنها تجمع بين هذا المعاش وبين راتبها من عملها أو معاشها دون حد أقصى، ويمكن للبنت أن تجمع بين معاشها والمعاش المستحق لها عن أبيها أو أمها أو كليهما.
- القانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة ضمن للمرأة كافة حقوقها الشرعية بما فيها الحق في الزواج برضا تام وحقها بإنهاء عقد الزواج بالتفريق للضرر بأنواعه وحقها في الخلع ونص على عدم جواز أن يربط حقها في الخلع بالتخلي عن حضانة الأولاد ولا عن أي حق من حقوقهم.

- القانون رقم (31) 2006 بشأن الخدمة العسكرية ساوى بين الرجل والمرأة في التعيين وتحديد الرواتب والترقيات كما راع بعض الخصوصيات حيث منح المرأة إجازة مرافقة محرم للعلاج أو الدراسة أو التدريب في الخارج.
- القانون رقم (2) لسنة 2007 بنظام الإسكان نص على حق الانتفاع بنظام الإسكان للقطري الجنسية دون تمييز بين المرأة والرجل.
- القانون رقم (5) لسنة 2007 بشأن جوازات السفر رفع قيد اشتراط موافقة الزوج لإصدار جواز سفر الزوجة وقصر ذلك على موافقة الولي لإصدار جواز سفر الأولاد القصر وناقصي الأهلية وفاقديها.
- القانون رقم (19) لسنة 2008 بتحديد دية المتوفى عن القتل الخطأ ساوى من حيث قيمة الدية بين الرجل والمرأة.
- القانون رقم (8) لسنة 2009 بإصدار قانون إدارة الموارد البشرية منح أولوية التعيين في الوظائف الحكومية للقطري ثم أبناء القطرية المتزوجة من غير قطري ثم الزوج غير القطري المتزوج من قطرية وذلك دعما للمرأة القطرية المتزوجة من غير قطري. كما منح القانون إجازة العدة الشرعية (4 أشهر وعشرة أيام) للموظفة المسلمة المتوفى عنها زوجها دون تحديد جنسيتها. كما منح القانون الموظفة القطرية بدل سكن.

وإذا كانت المرأة القطرية قد حققت جملة من الإنجازات في المجال التعليمي، وفي مجالات متعددة من النشاط الاقتصادي، وحصولها على حق المشاركة السياسية غير أن مشاركتها في المجال العام لازالت تواجه بعض المعوقات الاجتماعية الآخذة بالتقلص عاماً بعد آخر. ولاشك أن انضمام الدولة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أبريل 2009 سيساهم قطعاً في تعزيز جهود الدولة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقد جاءت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 كإحدى جهود الدولة المبذولة للنهوض بالمرأة وتنميتها. تم التوصل في الاستراتيجية الى نتائج قطاعية الأولى :تحقيق توازن أفضل للمرأة بين العمل والمسؤوليات الأسرية، والنتيجة القطاعية الثانية: زيادة تمكين المرأة. وتم وضع خطط وبرامج للتمكن من تحقيق تلك النتائج كاعتماد إجراءات من شأنها دعم النساء العاملات بما في ذلك مراجعة قانون إدارة الموارد البشرية الحكومية، وسياسة إجازة الأمومة وأيضا زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومناصب صناعة القرار السياسي، بالإضافة الى دعم المرأة من خلال التقليل من الصورة النمطية السائدة عن أدوار المرأة ومسؤولياتها. سيتم ذلك من خلال تنفيذ برنامج القيادات النسائية لزيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومواقع صنع القرارات السياسي. وبرنامج لدعم تغيير تصورات الجمهور عن المرأة للتقليل من الصورة النمطية عن أدوار المرأة ومسؤولياتها.

## الحق في التعليم

18. للتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، مما يجعل الحكومات والمجتمعات والهيئات الدولية تسعى بصورة متواصلة لتوفير الظروف المادية والموضوعية لتحقيق فرص التحاق متواصلة للأجيال المتعاقبة من ذكور وإناث في شتى المناطق بمختلف مستويات التعليم، ولاسيما

التعليم الأساسي وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، كحد أدنى تشترك فيه المجتمعات البشرية والفئات الاجتماعية. وتحقيقاً لذلك فقد نصت المادة (25) من الدستور القطري على " أن التعليم دعامة أسياسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه "، وكذلك المادة (49) والتي نصت على أن" التعليم حق لكل مواطن ، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام وفقا للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة".
وقد تم إصدار القانون (25) لسنة 2001م بشأن إلزامية التعليم، وجعل التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة أيهما اسبق، وتوفير الوزارة المتطلبات اللازمة لذلك، كما وأن دولة قطر بحكم كونها عضواً في منظمة اليونسكو فهي ملتزمة بكافة قراراتها وتوصياتها ومنها قراراتها المتعلقة بالتعليم للجميع وأهدافه الستة، لذا تم وضع الخطة الوطنية للتعليم للجميع في عام 2003 وتم تقييم مدى التقدم المحرز في عام 2007. كما وأن الدولة حريصة على تعزيز التعليم الشمولي (الجامع) الذي يشمل كافة المتعلمين دون تمييز بينهم بسبب جنس أو عرق أو دين أو غيره.
وقد سعت الدولة منذ خمسينات القرن الماضي إلى تحديث نظامها التعليمي والتربوي وتوسيع تغطية الاحتياجات التعليمية لأجيال القطريين من ذكور وإناث، وهذا ما يفسر توسع الخريطة التربوية في الدولة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا. فمن بعض المدارس التقليدية، أصبح النظام التربوي القطري يزخر بأكثر من (500) مدرسة حكومية وخاصة ، تغطي مختلف المراحل التعليمية، وتنتشر في مختلف مناطق الدولة، وتفتح أبوابها للجميع.

وكان من أهم نتائج ذلك التوسع ارتفاع عدد الطلبة وارتفاع مستويات القيد للجميع، سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً (انظر الشكل7 ). يضاف إلى هذا استمرارية نمو معدلات مستويات القيد في العقود الأخيرة، مما يدل على مواصلة الاستثمار الحكومي في مجالات التربية والتعليم، وإدراجه ضمن أولويات دولة قطر في السنوات الأخيرة. ويمكن اعتبار مستويات القيد في التعليم الابتدائي في دولة قطر من بين المستويات المتقدمة عالمياً، حيث أن المستوى الذي تحقق مؤخراً في هذا المجال يجعل الدولة أولى الدول عالمياً في إتاحة فرص تعليم أساسي لمختلف فئات المجتمع من ذكور وإناث دون تمييز أو استثناء.

الشكل 7

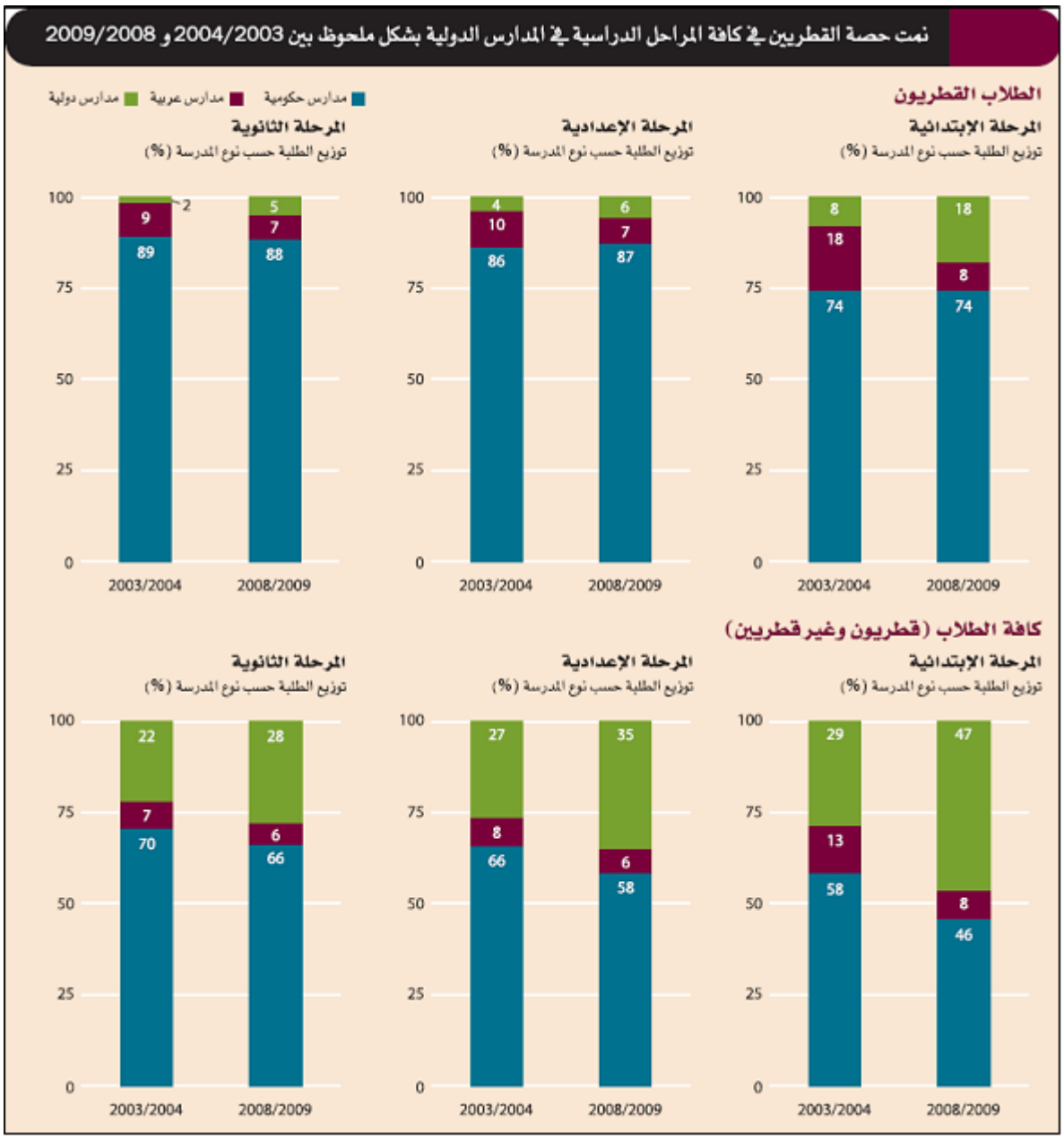


المصدر: استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام 2002 بصفته السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، و صدر القرار الأميري رقم (14) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم في إطار الإجراءات الرامية لتنفيذ رؤية قطر للتنمية 2030 ويهدف المجلس بوصفه الجهة العليا المختصة بتطوير التعليم والارتقاء بمستوى التعليم بما يكفل احتياجات الدولة من الموارد البشرية المتميزة في مختلف المجالات. وينفذ المجلس مبادرة لتطوير التعليم العام تحت شعار (تعليم لمرحلة جديدة) ويتمثل جوهر هذه المبادرة في إنشاء مدارس تتمتع بالاستقلالية وتمولها الحكومة وتسمى (المدارس المستقلة) وترتكز المبادرة على أربعة مبادئ: الاستقلالية، المحاسبية، التنوع والاختيار.

كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الحكومي من 19.6% في عام 2005 إلى 21% في عام 2008، وبذلك يكون الإنفاق الحكومي على التعليم في دولة قطر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز متوسط إنفاق دول عديدة. (انظر لشكل

8). وقد تبنت دولة قطر سياسة رائدة في تشجيع البحث العلمي تمثلت بتخصيص نسبة (2,8%) من الناتج المحلي للبحوث وإنشاء الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي في عام 2006. ولضمان استمرارية الإنفاق على التعليم وتلبية الاحتياجات المتعلقة به، تم تأسيس صندوق وقفي للإنفاق على التعليم من حصة الاستثمار في ثروة قطر من الغاز.

شكل 8

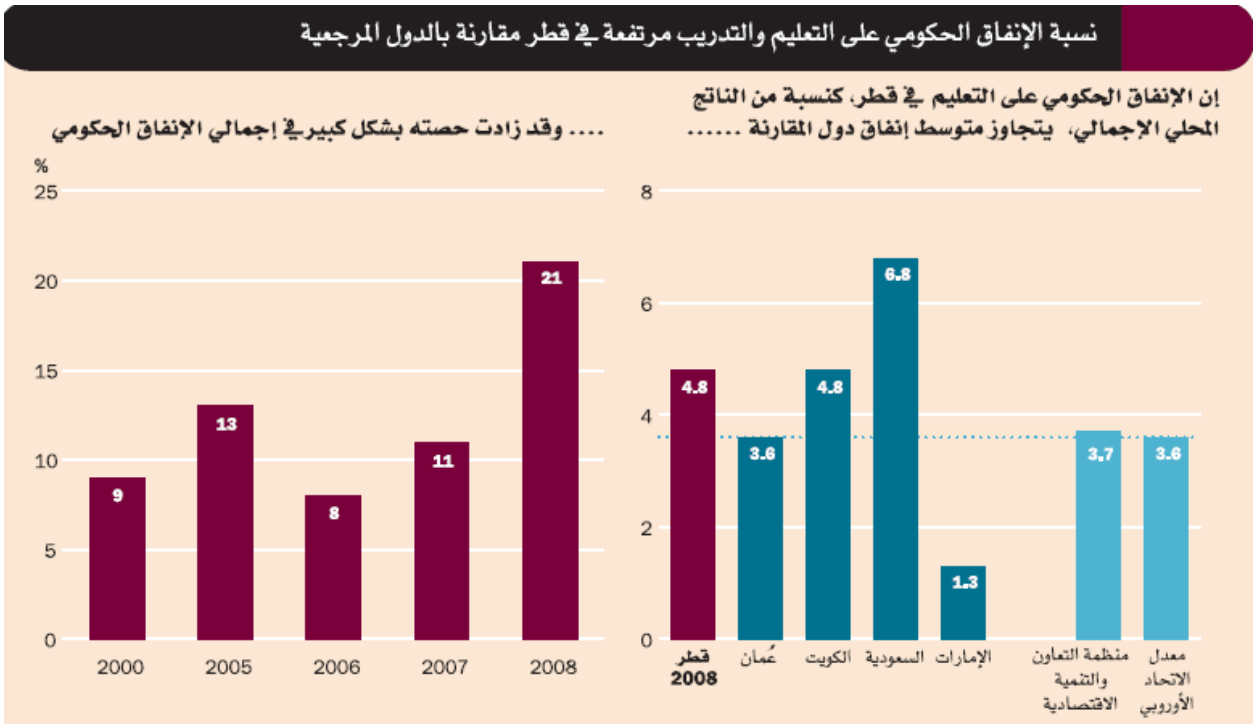


المصدر : استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

وإذا كان النظام التربوي والتعليمي في دولة قطر قد نجح في تمديد الحياة التعليمية للذكور و الإناث، فإنه قد نجح كذلك في رفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لمكونات المجتمع القطري، ولاسيما لدى الشباب حيث أن غالبية الشباب القطري يحسنون اليوم القراءة والكتابة. ولكن مما لاشك فيه أن متطلبات سوق العمل القطرية، ولا سيما متطلبات الاقتصاد المعرفي الذي تسعى إلى تحقيقه دولة قطر، يتطلب مهارات وكفاءات متنوعة، تتعدى مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة. وهنا تكمن التحديات المستقبلية للنظام التعليمي التربوي القطري، والمتمثلة في قدرته على تلبية احتياجات سوق عمل يتطلب أشخاصاً ذوي كفاءات ومميزات عالية في السنوات المقبلة.

ومن هنا جاءت رؤية قطر الهادفة إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة متميزة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل؛ تلك التنمية التي لا يمكن أن تؤتي ثمارها دون الارتكاز على دعامتين أساسيتين هما التعليم والتدريب، واللتان يتم بهما بناء الإنسان بناء متكاملا من خلال تطوير مهاراته، وإطلاق قدراته، وتنمية وصقل مواهبه؛ وفق ما تسعى إليه رؤية الإستراتيجية التنموية الوطنية؛ من أجل مجتمع قطري متقدم ومنفتح ومنتج ومتميز، محافظ على هويته وثقافته.

تهدف دولة قطر إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم" – رؤية قطر الوطنية 2030. ولتحقيق ذلك وضعت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 سبع وعشرين نتيجة قطاعية ، شملت على ثلاث فئات التعليم العام، والتعليم العالي والبحث والعلمي ، والتعليم والتدريب المهني. ووضعت ستة نتائج قطاعية مشتركة بين هذه الفئات لتحقيق تختلف عن السبع وعشرين نتيجة، وهي اولا صياغة خطة استراتيجية شاملة لجميع الجهات ذات العلاقة وتنفيذها، ثانيا تعزيز القيم القطرية و الهوية الوطنية، ثالثا، إعداد وتأهيل وتطوير عالي الجودة للاختصاصيين والتربويين والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب، رابعا دمج تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والإدارية و التطويرية، خامسا التواصل وزيادة الوعي بفوائد التعليم والتعليم المستمر والتدريب، سادسا استخدام الجهات المعنية الرئيسة لأنظمة تقييم وجمع الأدلة والمؤشرات للمتابعة ورسم السياسات المبنية على الأدلة في التعليم والتدريب.

## الحق في الصحة

19. كفلت القوانين والتشريعات القطرية الحق في الحصول على خدمات الرعاية الطبية دون ما تمييز بسبب العرق أو الدين أو الموطن الأصلي أو المعتقدات أو اللغة أو العمر أو الإعاقة. وتجدر الإشارة هنا إلى ميثاق وحقوق مسؤوليات المريض وأسرته الذي أصدرته مؤسسة حمد الطبية والذي أمن على المبادئ الأساسية المتعلقة بكفالة الحق في الصحة والتي من ضمنها الحصول على خدمات الرعاية الطبية دونما تمييز، والحصول على العناية الطبية اللازمة بصورة لائقة ومحترمة، والحصول على المعلومات والخصوصية والسرية.

إن قطاع الرعاية الصحية يقع ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك عملت الدولة ولازالت تعمل على توفير مختلف الخدمات الصحية الأساسية اللازمة للعناية بمختلف الشرائح الاجتماعية، ولا سيما تلك الأكثر عرضة للأمراض كالأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الطفولة، والقيام بحملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية، وتنفيذ برامج الصحة المدرسية بالتعاون بين المجلس الأعلى للصحة والمجلس الأعلى للتعليم. وقد تزايد اهتمام الحكومة بالصحة نظرا لأهمية هذا القطاع ونرى في الشكل 9 ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال السنوات.

شكل 9

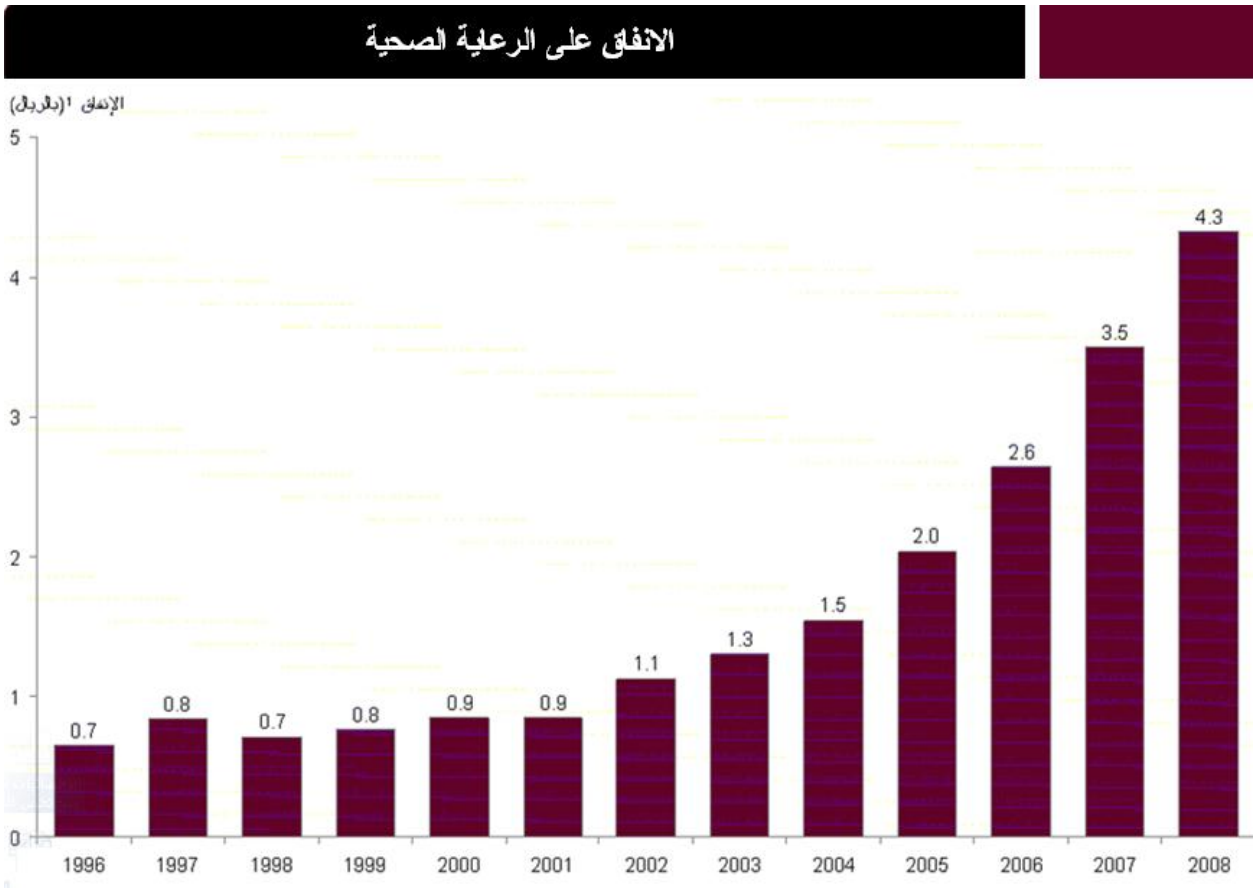


المصدر تقرير الوضع الراهن لاستراتيجية قطاع الصحة 2011-2016

وقد حقق نظام الرعاية الصحية في دولة قطر إنجازات متعددة من حيث توفير مختلف الخدمات الصحية التي ساهمت في تحسين الواقع الصحي للسكان ولاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، باعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية في قياس فعالية النظام الصحي وشموليته. فقد شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود تراجعاً ملموساً في الفترات الأخيرة (انظر شكل 10) ليصل إلى 9.1 بالألف عام 2007 بعد أن كان يتجاوز 16 بالألف عام 1990 مقترباً بذلك من مستويات الدول ذات الدخل العالي التي بلغ معدل الوفيات دون سن الخامسة فيها 7 لكل ألف مولود.

أما معدل وفيات الرضع أقل من سنة، فقد شهد بدوره تراجعاً مماثلا في العقود الأخيرة ليصل إلى 7.46 لكل ألف مولود عام 2007 بعد أن كان يتجاوز 13 لكل مولود عام 1990، لتسجل دولة قطر بذلك أحد المستويات الأكثر انخفاضا بين دول العالم ذات التغطية الصحية المتقدمة جداً. وتعود هذه النقلة في تقليل معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر، بشكل عام، إلى اتساع رقعة التغطية الصحية ورعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة، ولا سيما تطوير وتعميم حملات التطعيم لكل المواليد الجدد ضد الأمراض المعدية والانتقالية.

**الشكل (10) مؤشرات انخفاض معدل وفيات الأطفال في دولة قطر خلال الفترة 1990- 2008**

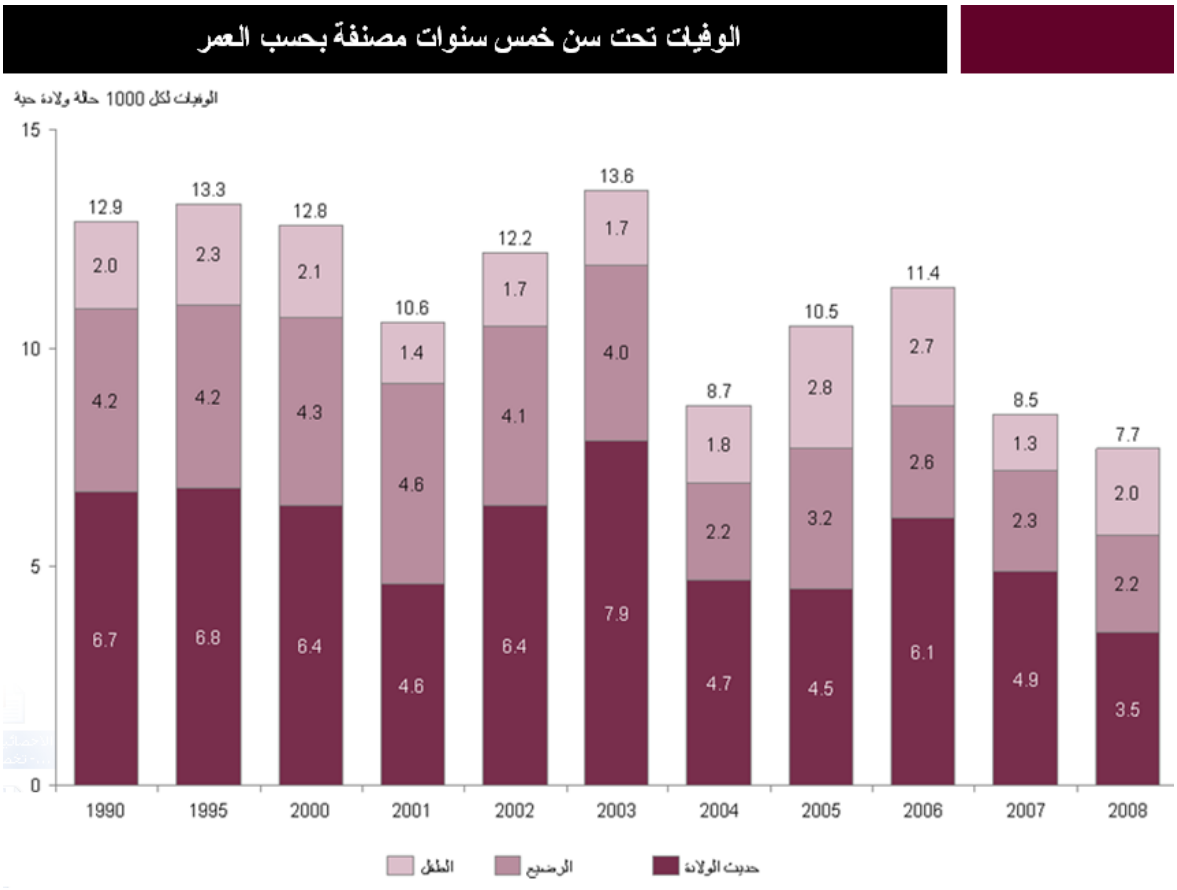


المصدر تقرير الوضع الراهن لاستراتيجية قطاع الصحة 2011-2016

وتجدر الإشارة إلى أن صحة المراهقين العقلية تعتبر من الأوليات الضرورية للتطور الصحي للمجتمع وتعمل الجهات المختصة على تنفيذ برامج متكاملة تشمل حملات توعية ومحاضرات في المدارس الإعدادية والثانوية والجامعات وفي الأماكن العامة حول مضار التبغ والمخدرات والعقاقير المخدرة. كما تم استحداث وحدة الصحة العقلية والإصابات في قسم الأمراض غير الانتقالية بإدارة الصحة العامة في أغسطس 2009 والتي من ضمن أهدافها وضع الخطوط العريضة للخطة الوطنية للصحة العقلية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن دولة قطر بدأت بتطبيق إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج في 2009/12/13 وذلك من أجل الكشف عن الأمراض الوراثية والمعدية مما سيقلل من نسبة الإصابة بهذه الأمراض بين الزوجين وكذلك للتقليل من خطر الإصابة بالإعاقة في المواليد الجدد.

أما فيما يتعلق بصحة المرأة والأم فقد سعت الجهات المعنية في الدولة إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق حياة آمنة للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة. وقد نتج عن هذه الإرادة السياسية تحقيق جملة من الإنجازات في مجال رعاية صحة المرأة، حيث أن معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس تشهد تراجعاً واضحاً (الشكل11) ويعود هذا التراجع إلى شمولية التغطية الصحية للنساء قبل وبعد فترة الولادة، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية لهن من فحوصات وتطعيم، ولاسيما تغطية معظم الولادات من قبل كادر فني مؤهل في المؤسسات الطبية والصحية المختصة، حيث أن كل الولادات في دولة قطر تجرى تحت إشراف كادر طبي مؤهل وذي خبره.

**شكل 11 تطور مؤشرات تحسين صحة الأمهات في دولة قطر خلال 1990-2007**

| | المعدل | | | معدل النمو | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1990 | 2000 | 2007 | 2000-1990 | 2007-2000 |
| نسبة الولادة تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة | 99.84 | 99.96 | 100.0 | 0.01 | 0.01 |
| معدل استخدام وسائل منع الحمل | | | 20 | | 76.8 |
| معدل الولادات لدى المراهقات | 31.4 | 22.1 | 21.0 | -3.51 | 0.73 |
| الحصول على الرعاية الصحية بعد الولادة (زيارة واحدة على الأقل) | | | 100 | | 42.8 |

أما إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وتعميمها، كاستخدام وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة، فلا تزال متواضعة عموماً في المجتمع القطري حتى وإن سلمنا بعموميتها لدى النساء المتزوجات، كما بينه مسح صحة الأسرة الذي نفذ عام 1998. ولابد من الإشارة هنا إلى أن تنظيم الأسرة في مثل دولة قطر التي يشكل المواطنون فيها أقلية، والتي تشجع على زيادة الإنجاب لا يعني الحد من النسل بل تنظيم الحمل للحفاظ على صحة الأم والطفل. وتجدر الإشارة إلى تراجع معدلات الولادة لدى المراهقات في دولة قطر الناتجة أساساً عن تطور منظومة القيم الاجتماعية ، حيث تراجع الزواج المبكر بين الإناث نتيجة لطول الحياة التعليمية للفتيات، ودخول فئات متزايدة من النساء القطريات مختلف مجالات العمل على الرغم من أن معدلات بطالة النساء تظل مرتفعة نسبيا.

و لتحسين صحة المجتمع القطري تعمل قطر على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية، يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة، يدار وفقا لأفضل المعايير العالمية، ويمكن لجميع السكان الوصول اليه والانتفاع بخدماته وتحمل تكاليفه وفقاً لما اشارت إليه رؤية قطر الوطنية 2030. ولتحقيق ذلك تم التوصل الى خمسة وثلاثون نتيجة قطاعية بعد دراسة الوضع الراهن، وتم وضع اهداف لكل نتيجة وسبل لتحقيق تلك النتائج ليتم الوصول الى نظام شامل للرعاية الصحية عالي المستوى. تلك النتائج القطاعية المتوقعة مبنية على اهداف سبعة رئيسية للقطاع الصحي وهي اولاً بناء نظام رعاية صحية شامل ذي مستوى عالمي من خلال تحويل اهتمام الرعاية الصحية الى نموذج وقائي يشمل المجتمع ككل، ويركز على حاجات المريض، ويقدم سلسلة متكاملة ومتصلة من الرعاية المستندة على نظام كفؤ للرعاية الأولية. ثانياً انشاء نظام متكامل للرعاية الصحية العالية الجودة باستخدام المعلومات والاتصالات وعمليات التحسين استخداما فعّالاً. ثالثاً ادخال الوقاية والكشف المبكر في جميع جوانب النظام، وتمكين الناس من المشاركة الفعالة في تحسين الحصة والرعاية والوقاية من الامراض، للمساعدة على تحويل النظام من التركيز على معالجة الاشخاص المرضى مرضاً شديدا، الى معالجة الأمراض المزمنة والعوامل التي تؤدي الى زيادة خطورتها. رابعاً توظيف وتدريب والاحتفاظ بقوة عمل ذات مهارات وكفائات عالية والتغلب على الصعوبات التي يخلفها النقص في اعداد اخصائيي الرعاية الصحية. خامساً وضع اطار عمل رصين للسياسات والتنظيم يسترشد به قطاع الصحة ويضمن الجودة والمساءلة. سادساً تنسيق عملية تخطيط البنية التحتية

للرعاية الصحية ومراقبتها وتمويلها لضمان تقديم خدمات فعالة يستطيع الناس تحمل تكلفتها وفقا لمبدأ الشراكة في تحمل التكاليف. سابعاً دعم البحوث العالية الجودة لتحسين فاعلية الرعاية الصحية وجودتها.

## الجزء الثالث

## معلومات عن أعمال الحق في التنمية على المستوى الخارجي

20. تُعد المساعدات والمعونات الإنمائية أحد أهم مصادر تمويل التنمية الدولية التي أخذت تحظى باهتمام بالغ الأهمية من قبل المنظمات والهيئات الدولية خصوصاً بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970م والذي يوصي الدول الغنية بتقديم ما نسبته (0.7%) من دخلها القومي كمساعدة تقدم للدول النامية خصوصاً الفقيرة منها.

كما تصاعدت أهمية المساعدات في العقد الأول من القرن الحالي كمصدر رئيس لتمويل البرامج والخطط الإنمائية في الدول النامية، حيث أكد كل من مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية عام 2002م ومؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد بالدوحة عام 2008م، على ضرورة التزام الدول المتقدمة النمو بالنسب المقررة من المساعدات الإنمائية التي تقدم للدول النامية لمساعدتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع، ونشر التعليم والارتقاء بالصحة العامة.

21. وفي دولة قطر شكلت المساعدات والمعونات الإنمائية عنصراً رئيساً في سياسة الدولة في مجال التعاون الدولي والتي تنطلق من الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة بضرورة تقديم الدعم والعون الإنمائي للدول النامية لمساعدتها في تمويل برامجها التنموية، حيث بلغت إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (2005-2009) بنحو (2) مليار دولار أمريكي استفادت منها نحو (106) دولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا والأمريكيتين ومناطق أخرى من العالم.

ولم تقتصر جهود دولة قطر في دعم المسيرة التنموية في الدول النامية على المساعدات الثنائية المباشرة الحكومية والمساعدات غير الحكومية، بل أنها عملت أيضاً على توظيف إسهاماتها في العديد من مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية التي تعمل على تقديم العون الإنمائي للدول النامية في إطار دعم المجتمع الدولي لها وذلك بهدف دعم المبادرات والجهود الدولية الهادفة إلى مساعدة تلك الدول على مواجهة المشكلات التنموية والتصدي لها. وكذلك كان للدولة دوراً رائداً في تعزيز الشراكة العالمية في التنمية الدولية من خلال مبادرات رائدة لاقت صدىً كبيراً لدى المجتمع الدولي.

### أولاً: خصائص وأنواع المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية

22. تكتسب المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر أهمية خاصة في التعاون الإنمائي بين الدول النامية، وتعكس شروطها الميسرة، ونسبتها المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الدور الرائد الذي تقوم به دولة قطر في دعم متطلبات التنمية في الدول النامية، علاوة عن دورها في تقديم المساعدات الإنسانية والطارئة للدول التي تعاني من كوارث طبيعية وحروب. ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص بالآتي:

- تتميز المساعدات الإنمائية القطرية بوصفها مساعدات ميسرة، غير مشروطة، ومن دولة نامية إلى دول نامية أخرى، ولا يتم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدولة المانحة، كما وتتصف أيضاً بعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية للدول المستفيدة.
- تقدم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية من خلال عدة قنوات، أهمها المساعدات المقدمة بصورة مباشرة من الحكومة، والمساعدات غير المباشرة من خلال مؤسسات التنمية الدولية والعربية والإقليمية، علاوة على المساعدات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الأهلية.
- اتساع النطاق الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، إذ بلغ عدد الدول المستفيدة من تلك المساعدات والمعونات حتى نهاية عام 2009 نحو (106) دولة من مختلف مناطق العالم، الأمر الذي يعكس بوضوح النطاق الدولي الواسع لهذه المساعدات والمعونات ويعبر عن الحضور المتميز لدولة قطر في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية.

23. تقدم دولة قطر أربعة أنواع من المساعدات والمعونات الإنمائية تتمثل في الآتي:

- مساعدات حكومية: تشمل المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة للحكومات بصورة مباشرة كدعم، أو لمواجهة كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- مساعدات مشاريع: تشمل المبالغ النقدية للمساهمة في مشاريع تعليمية وصحية، مشاريع عمرانية، وإسكان، ومؤسسات اتصالات، ودعم البلديات، وغيرها من لمشاريع الإنمائية الأخرى.
- مساعدات إلى هيئات ومؤسسات وأفراد: تشمل مبالغ نقدية، ومساعدات عينية لهيئات خيرية ومؤسسات دراسات وبحوث، والمساهمة في بناء المساجد، والمؤسسات التعليمية الصغيرة، ومبالغ نقدية تدفع لأفراد مثل مدرسي اللغة العربية والعلوم الإسلامية.
- مساعدات خاصة: تشمل المساعدات ذات النوعية الخاصة كالمساعدات التي تقدم للقوات الدولية لحفظ السلام المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم.

أما المساعدات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الأهلية، فمعظمها يُقدم لأغراض تعليمية وإنسانية، ولإقامة مشروعات خدمات اجتماعية وبُنية تحتية.

24. وفي اطار اهتمام الدولة المتزايد بالشفاهية ومحاربة الفساد كأحد أهم الاطر الأساسية لتقديم المساعدات والمعونات الانمائية، تم إنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بموجب القرار الأميري رقم (84) لسنة 2007 وتتبع هذه اللجنة مباشرة سمو ولي العهد. وقد جاء إنشاء هذه اللجنة نتيجة لمصادقة الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام2007. وقد تم تشكيل اللجنة برئاسة ديوان المحاسبة وعضوية كل من وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف قطر المركزي، النيابة العامة، وقطر للبترول. وتختص اللجنة بالعمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الدولة الناتجة عن تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية واقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد وفقا للمعايير والمتطلبات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة، إضافة لوضع البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفي الدولة وخاصة موظفي المؤسسات المالية على استخدام الأساليب المتطورة لكشف الفساد. وترفع اللجنة إلى سمو ولي العهد تقريرا سنوياً متضمناً نشاطها وإنجازاتها والتوصيات التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها.

25. وفي سبيل الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بإعمال الحق في التنمية على المستوى الخارجي، فقد تم استحداث منصب وزير الدولة للتعاون الدولي في يوليو 2008 وأنشأت إدارتي التنمية الدولية والتعاون الفني الدولي بوزارة الخارجية. وتختص إدارة التنمية الدولية باقتراح سياسة الدولة في مجال المساعدات والمعونات الإنمائية والإنسانية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتنظيم وترقية المساعدات الإنمائية بما يتفق مع أولويات الدولة والقرارات والتوصيات الدولية بهذا الشأن، وحصر وتسجيل المساعدات الإنمائية والإنسانية المقدمة من الدولة وتحديثها سنوياً، وإعداد التقارير والدراسات الخاصة بالمساعدات الإنمائية والإنسانية المقدمة من الدولة للدول العربية والأجنبية وتوثيقها لدى المنظمات والهيئات الدولية، ومتابعة تقييم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدولة واقتراح السبل الكفيلة لرفع كفاءة تلك المساعدات ورصد وتحليل التقارير الدولية بشأن المساعدات الإنمائية والإنسانية المقدمة من الدولة، وتقديم الاستشارات الفنية لأجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأغراض الإنسانية والخيرية طبقاً لتوجهات الدولة، بالتنسيق مع صندوق قطر للتنمية والجهات الحكومية ذات الصلة، وعقد الشراكات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال تقديم العون التنموي والإنساني.

وتشمل اختصاصات إدارة التعاون الفني الدولي تحديد جميع احتياجات الجهات الحكومية في الدولة من أنشطة التعاون الفني المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والعربية الأخرى، وإعداد التقرير السنوي الخاص بأنشطة التعاون الفني للجهات الحكومية في الدولة مع المنظمات والهيئات الدولية.

**ثانياً: حجم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية**

26. شهد حجم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية المقدمة لمختلف الدول تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2005 2009)، حيث ارتفع من (143.6) مليون دولار عام 2005م إلى حوالي (381.6) مليون دولار عام 2009م، محققاً معدل نمو سنوي قدره (21.6 %) للفترة والشكل (1) يوضح ذلك.

شكل (1)
تطور حجم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية
خلال الفترة (2005-2009م) بالمليون دولار

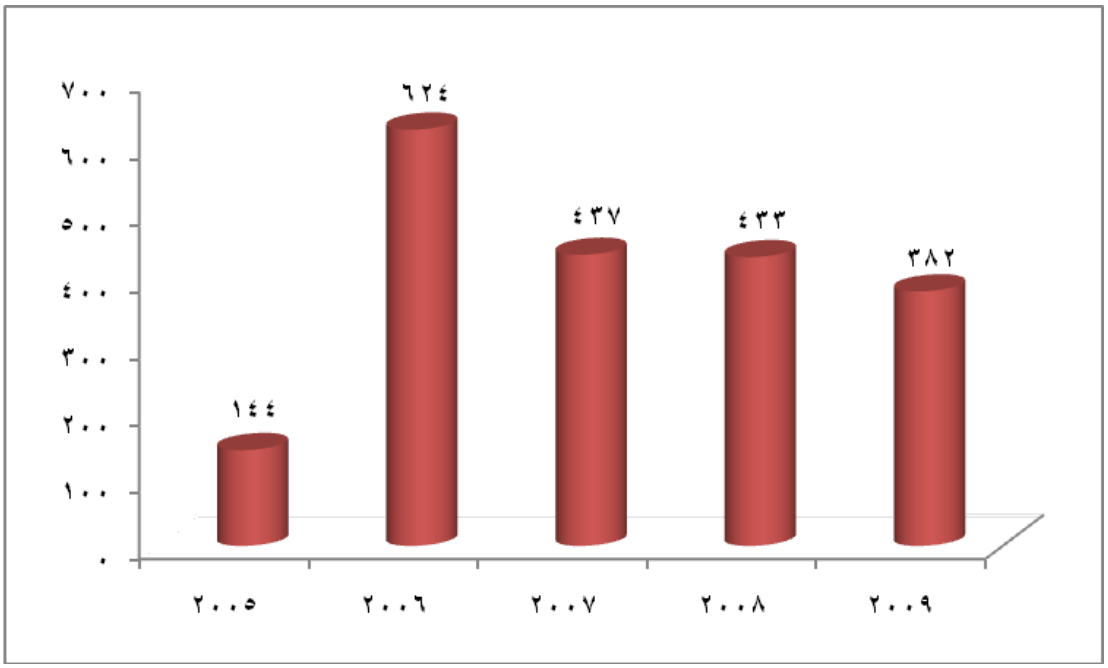


وبالرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية خلال الفترة **(2005 –2009)** إلا أن نسبة تلك المساعدات والمعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري كانت متذبذبة من سنة لأخرى، حيث حققت أفضل مستوى لها عام **2006** ، حيث بلغت **(1.18 %)** والشكل (2) يوضح ذلك.

شكل (2)

**نسبة المساعدات والمعونات الإنمائية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر**

خلال الفترة (2005-2009م)

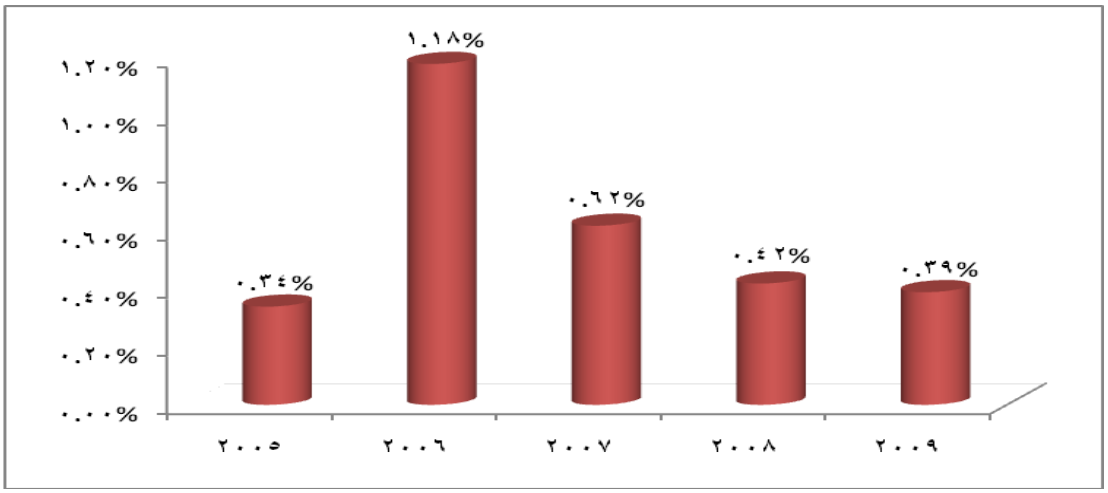


**ثالثاً: الجهات المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية**

27. تُقدم دولة قطر مساعداتها ومعوناتها الإنمائية لمختلف الدول من خلال القنوات التالية:

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية**

شهدت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لمختلف الدول ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2005-2009م)، حيث ارتفعت من نحو (121.3) مليون دولار عام 2005م إلى حوالي (158.8) مليون دولار في عام 2009م، محققة معدل نمو سنوي قدره (5.5%) للفترة, وبلغ إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لمختلف الدول (1.524) مليار دولار خلال الفترة (2005-2009م) والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1)
إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية
خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| السنوات | حكومي | غير حكومي | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2005 | 121,362,328 | 22,278,965 | 143,641,293 |
| 2006 | 563,036,712 | 61,337,931 | 624,374,643 |
| 2007 | 363,458,878 | 73,115,476 | 436,574,354 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2008 | 318,194,919 | 114,857,316 | 433,052,235 |
| 2009 | 158,867,179 | 222,814,313 | 381,681,492 |
| المجموع | 1,524,920,016 | 494,404,000 | 2,019,324,017 |

**المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية**

28. شهدت الفترة (2005-2009م) ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية المقدمة من المؤسسات والجمعيات الخيرية القطرية، حيث ارتفعت قيمة هذه المساعدات والمعونات من نحو (22.3) مليون دولار عام 2005م إلى (222.8) مليون دولار عام 2009م، محققة معدل نمو سنوي قدره (58.5%). وبلغ المجموع التراكمي للمساعدات غير الحكومية القطرية نحو (494.4) مليون دولار خلال الفترة (2005-2009م). ويبين توزيع المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية بحسب المؤسسات والجمعيات المانحة إلى أن الهلال الأحمر القطري كان في مقدمة الجهات غير الحكومية القطرية المقدمة للمساعدات، حيث بلغ إجمالي ما قدمه من مساعدات ومعونات حوالي (157.8) مليون دولار خلال الفترة (2005- 2009م) مثلت ما نسبته (31.9%) من مجمل المساعدات القطرية غير الحكومية، ثم يليه بالمركز الثاني مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية (152.3) مليون دولار وبنسبة (30.8%)، يليها قطر الخيرية (151.7) مليون دولار وبنسبة (30.7%)، ثم مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (12.9) مليون دولار وبنسبة (2.6%)، فصندوق الزكاة (12.5) مليون دولار وبنسبة (2.5%)، ثم منظمة الدعوة الإسلامية- فرع قطر (5.1) مليون دولار بنسبة (1%)، تليها مؤسسة الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الخيرية نحو (1.3) مليون دولار وبنسبة (0.3%) وأخيراً مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني للخدمات الإنسانية (533) ألف دولار وبنسبة (0.1) والجدول (2) والشكل (3) يوضحان ذلك.

جدول (2)
الجهات غير الحكومية القطرية المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية
خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| الجهة المانحة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهلال الأحمر القطري | 3,307,579 | 11,791,130 | 10,230,145 | 16,685,727 | 115,835,078 | 157,849,659 |
| مؤسسة عيد الخيرية | 4,689,957 | 24,941,939 | 25,989,012 | 44,019,505 | 52,656,625 | 152,297,038 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطر الخيرية | 13,534,375 | 21,372,543 | 30,383,078 | 47,762,002 | 38,646,656 | 151,698,654 |
| مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا | | 1,286,064 | 3,024,665 | 1,651,927 | 7,011,349 | 12,974,005 |
| صندوق الزكاة | 265,005 | 846,563 | 2,569,840 | 3,435,984 | 5,462,106 | 12,579,498 |
| منظمة الدعوة الإسلامية | 401,186 | 1,093,693 | 370,821 | 1,252,229 | 1,997,641 | 5,115,570 |
| مؤسسة الشيخ جاسم الخيرية | 80,861 | 6,000 | 547,915 | 49,942 | 671,280 | 1,355,998 |
| مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله | | | | | 533,577 | 533,577 |
| المجموع | 22,278,963 | 61,337,932 | 73,115,476 | 114,857,316 | 222,814,313 | 494,404,000 |

شكل (3)
الجهات غير الحكومية القطرية المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية
خلال الفترة (2005-2009م)

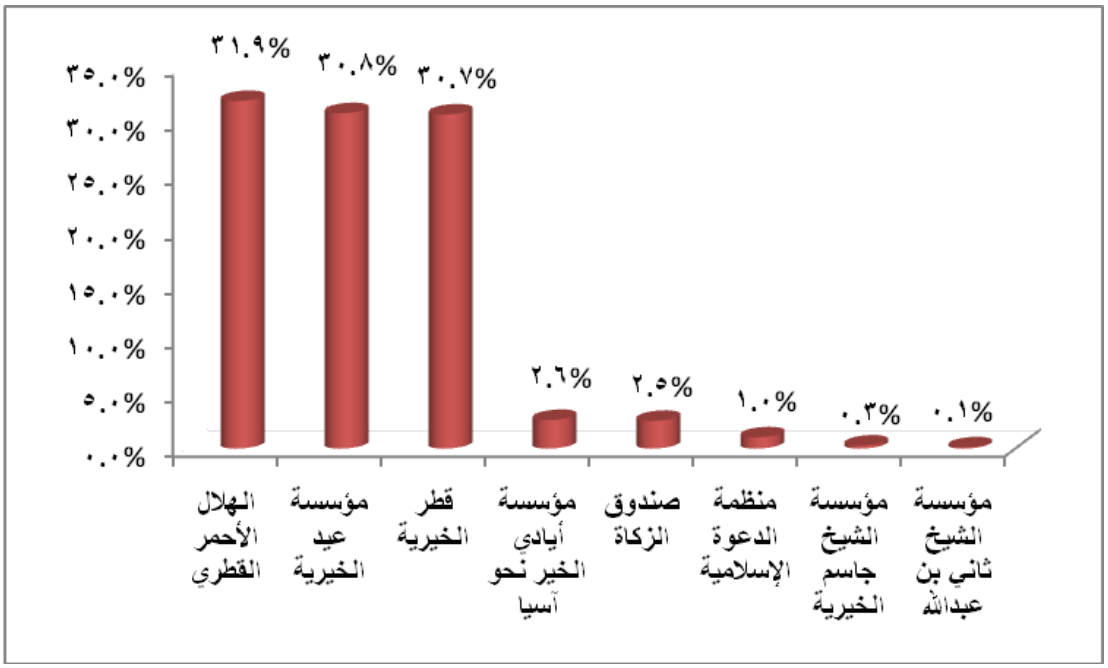


## رابعاً: التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية

### المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية

29. المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية: تتجه معظم المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية المقدمة من دول قطر لمختلف دول العالم إلى الدول العربية التي استلمت ما قيمته (1.170) مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2005- 2009م) وهو ما يمثل (76.7%) من مجمل المساعدات الحكومية القطرية، والجدول (3) والشكل (4) يوضحان ذلك.

**جدول (3)**
**التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الحكومية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (2005- 2009م) بالدولار**

| الجهة المستفيدة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العربية | 100,898,280 | 449,763,622 | 284,828,766 | 263,692,874 | 70,875,732 | 1,170,059,274 |
| الأمريكيتين | 4,530,000 | 62,797,026 | 37,819,540 | 9,247,121 | 2,266,496 | 116,660,183 |
| الأفريقية | 242,122 | 14,694,232 | 13,387,555 | 20,217,875 | 32,639,757 | 81,181,541 |
| الأوروبية | 1,985,456 | 7,466,262 | 6,268,975 | 3,679,543 | 13,261,780 | 32,662,016 |
| الآسيوية | 4,142,196 | 18,874,792 | 421,285 | 3,694,885 | 1,054,644 | 28,187,802 |
| الأوقيانوس | 1,530,688 | | | 30,000 | | 1,560,688 |
| غ.محدد | 8,033,586 | 9,440,779 | 20,732,757 | 17,632,621 | 38,768,770 | 94,608,513 |
| المجموع | 121,362,328 | 563,036,713 | 363,458,878 | 318,194,919 | 158,867,179 | 1,524,920,017 |

شكل (4)

التوزيع النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية المقدمة من دولة قطر بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2005- 2009م)

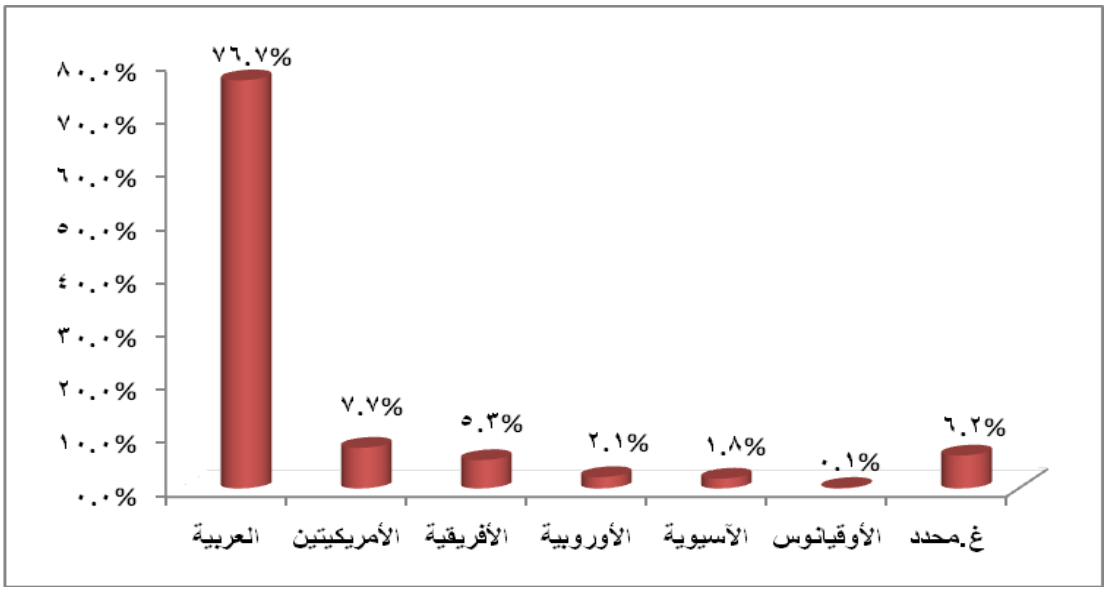


**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية**

30. اتجهت معظم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية المقدمة من المؤسسات والجمعيات غير الحكومية القطرية إلى الدول العربية التي استلمت ما قيمته (269.6) مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2005-2009م) وهو ما يمثل حوالي (54.5%) من مجمل المساعدات غير الحكومية، ثم تأتي مجموعة الدول الآسيوية بالمرتبة الثانية بنسبة (17.5%)، تليها مجموعة الدول الأفريقية بنسبة (8.2%) ، فالدول الأوروبية بنسبة (4.1%) والجدول (9) والشكل (9) يوضحان ذلك.

جدول (9)
التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات القطرية غير الحكومية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| الجهة المستفيدة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العربية | 9,721,810 | 37,651,560 | 41,197,191 | 75,285,492 | 105,763,902 | 269,619,955 |
| الآسيوية | 5,844,943 | 14,668,433 | 19,969,465 | 20,529,976 | 25,353,985 | 86,366,802 |
| الأفريقية | 2,718,164 | 5,180,733 | 5,598,310 | 10,263,077 | 16,857,991 | 40,618,275 |
| الأوروبية | 1,928,174 | 3,364,038 | 5,320,383 | 4,492,705 | 5,138,004 | 20,243,304 |
| الأمريكيتين | 2,005,433 | 102,517 | 193,460 | 2,996,192 | 115,747 | 5,413,349 |
| الأوقيانوس | 14,999 | 370,651 | 14,794 | 56,983 | 282,564 | 739,991 |
| غ. محدد | 45,441 | | 821,873 | 1,232,891 | 69,302,119 | 71,402,324 |
| المجموع | 22,278,964 | 61,337,932 | 73,115,476 | 114,857,316 | 222,814,313 | 494,404,000 |

شكل (9)
التوزيع النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية بحسب المناطق خلال الفترة (2005-2009 م)

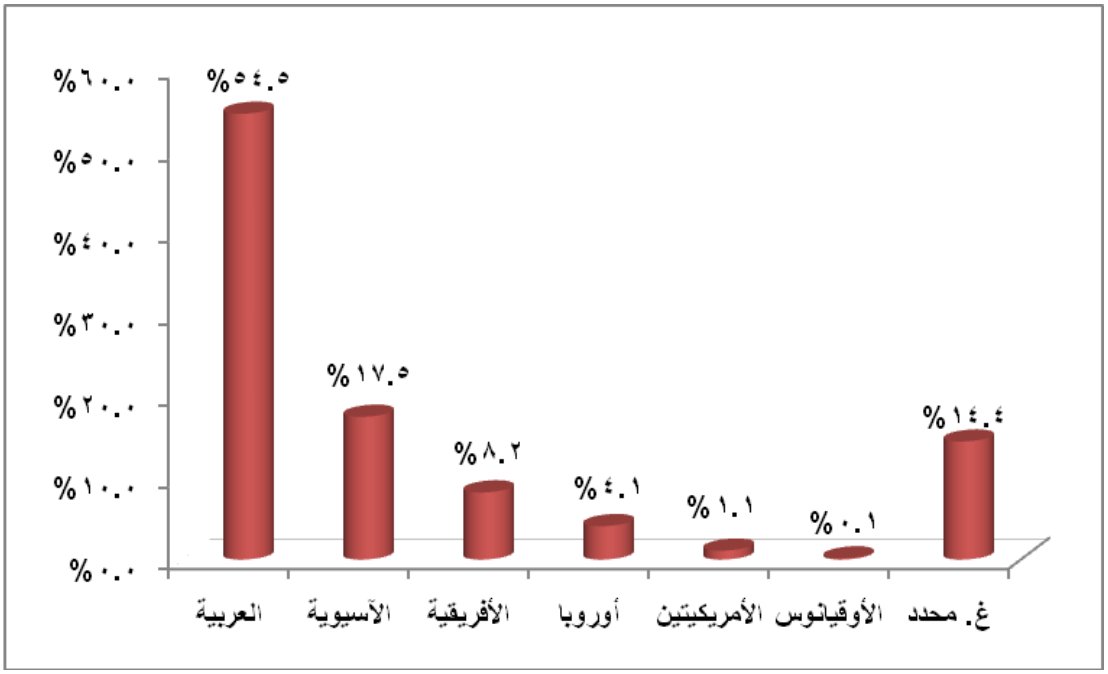


## خامساً: التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية

### التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

31. يشير التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية خلال الفترة (2005-2009م) إلى أن أكبر نسبة للمساعدات والمعونات قد ذهبت إلى قطاع التعليم، حيث شكل ما نسبته (18.4%) من إجمالي تلك المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر، ثم يأتي قطاع الصحة بالمرتبة الثانية وبنسبة (7.3%)، فقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة (6%) ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة (5%)، ثم قطاع الصناعة والتعدين بنسبة (0.96%)، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بنسبة (0.18%) ثم قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) بنسبة (0.02%). أما القطاعات الأخرى فقد شكلت ما نسبته (62.1%)، وقد اشتملت المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز، ولقطاع البناء والتشييد، والمساعدات الاجتماعية، علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب ولمواجهة الكوارث الطبيعية والجدول رقم (15) والشكل (15) يوضحان ذلك.

جدول (15) التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| القطاع | السنوات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | |
| التعليم | 27,647,991 | 104,685,433 | 125,944,410 | 59,640,850 | 53,543,636 | 371,462,320 |
| الصحة | 8,292,182 | 10,933,922 | 36,406,042 | 12,397,517 | 79,356,775 | 147,386,438 |
| المياه والصرف الصحي | 2,843,903 | 9,403,413 | 29,197,170 | 34,551,616 | 45,642,488 | 121,638,590 |
| النقل والاتصالات | 22,717,147 | 34,649,495 | 30,996,749 | 12,206,622 | 1,094,954 | 101,664,967 |
| الصناعة والتعدين | | | 200,000 | 19,122,167 | | 19,322,167 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 139,998 | | 3,012,507 | 492,314 | | 3,644,819 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | 58,518 | 35,998 | 64,703 | 225,129 | 54,792 | 439,140 |
| أخرى | 81,941,553 | 464,666,383 | 210,752,773 | 294,416,022 | 201,988,847 | 1,253,765,578 |
| الإجمالي | 143,641,292 | 624,374,644 | 436,574,354 | 433,052,237 | 381,681,492 | 2,019,324,019 |

شكل (15)
التوزيع النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية بحسب القطاعات
للفترة (2005-2009 م)

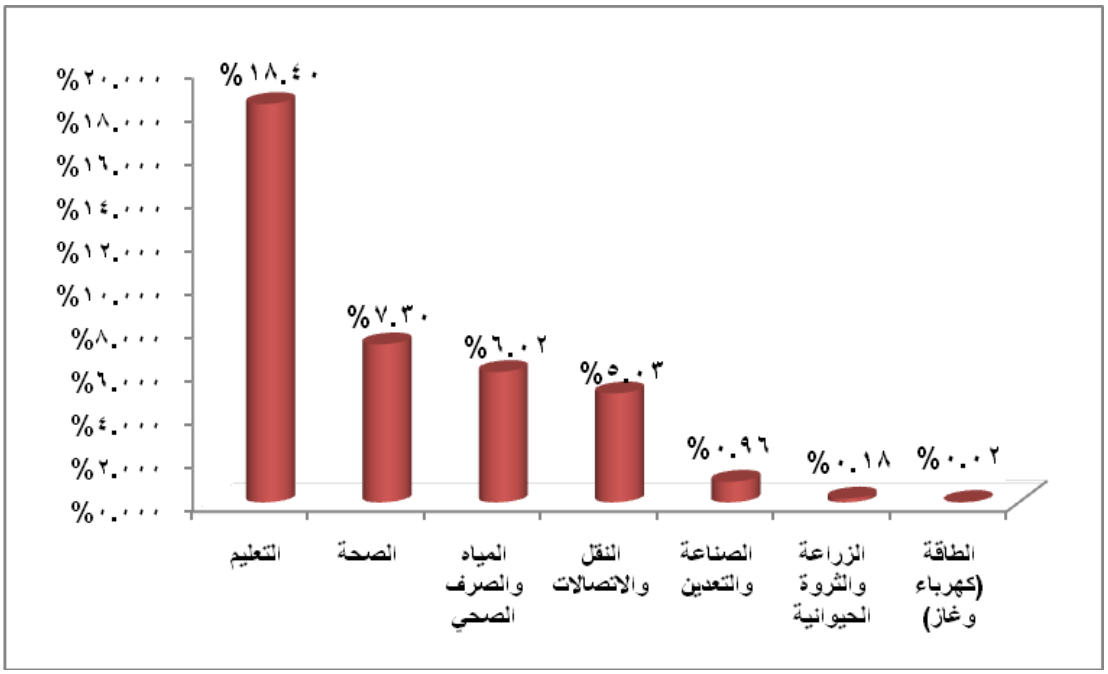


**التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية**

32. يشير التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية خلال الفترة (2005-2009م) إلى أن نسبة كبيرة من تلك المساعدات والمعونات قد ذهبت لقطاع التعليم، حيث كانت حصته ما يقارب (16.4%) من إجمالي تلك المساعدات والمعونات، ثم يأتي قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثانية وبنسبة (6.6%)، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة (4.3%)، ثم القطاع الصحي بنسبة (2.3%)، أما مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع الطاقة (كهرباء وغاز) فكانت (0.2%) و(0.08%) و(0.02%) على التوالي. أما القطاعات الأخرى فقد شكلت ما نسبته (70%)، وقد اشتملت المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز، ولقطاع البناء والتشييد، والمساعدات الاجتماعية، علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب ولمواجهة الكوارث الطبيعية والجدول رقم (16) والشكل (16) يوضحان ذلك.

جدول (16)
التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية
خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| القطاع | السنوات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | |
| التعليم | 20,101,219 | 87,077,944 | 99,957,181 | 17,843,852 | 24,928,651 | 249,908,847 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النقل والاتصالات | 22,717,147 | 34,463,891 | 30,996,749 | 11,956,622 | 1,094,954 | 101,229,363 |
| المياه والصرف الصحي | | 2,319,243 | 19,915,290 | 25,092,572 | 18,887,074 | 66,214,179 |
| الصحة | 2,827,020 | 2,955,512 | 22,503,380 | 3,346,252 | 3,678,671 | 35,310,835 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 100,000 | | 3,012,507 | 492,314 | | 3,604,821 |
| الصناعة والتعدين | | | 200,000 | 1,048,372 | | 1,248,372 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | 58,518 | | 64,703 | 225,129 | | 348,350 |
| أخرى | 75,558,424 | 436,220,122 | 186,809,067 | 258,189,807 | 110,277,829 | 1,067,055,249 |
| الإجمالي | 121,362,328 | 563,036,712 | 363,458,877 | 318,194,920 | 158,867,179 | 1,524,920,016 |

شكل (16)
التوزيع النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية بحسب القطاعات للفترة (2005-2009 م)

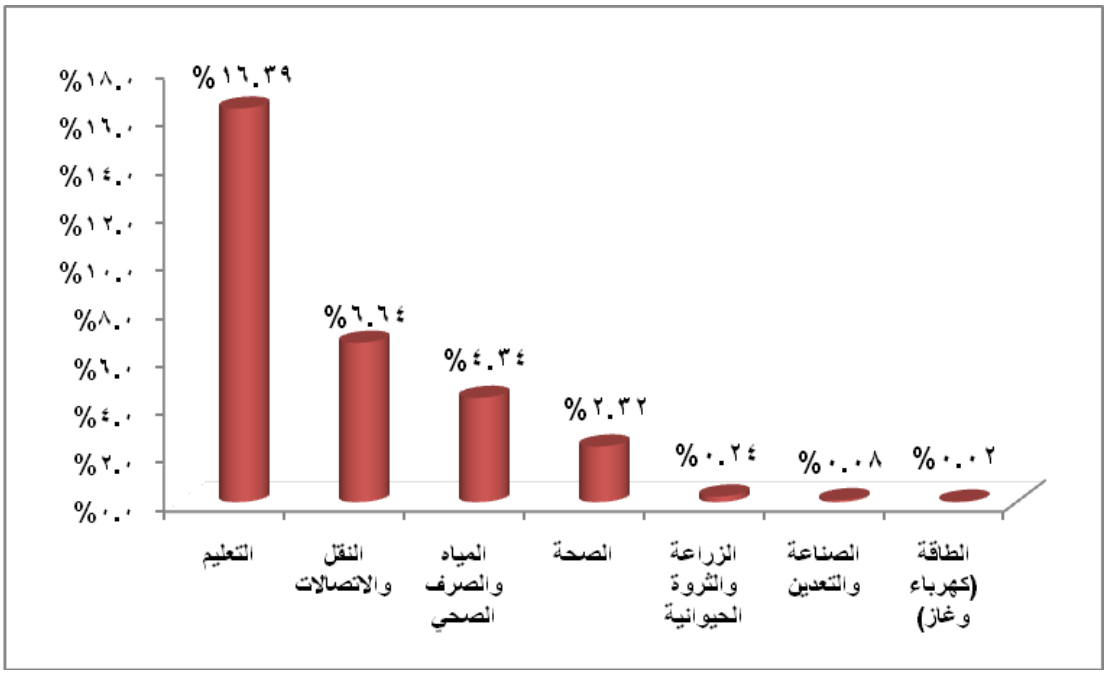


## التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية

33. يشير التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية خلال الفترة (2005-2009م) إلى أن قطاع التعليم كان من أكثر القطاعات التي استفادت من المساعدات والمعونات القطرية، حيث مثلت ما نسبته (24.6%) من إجمالي تلك المساعدات والمعونات، ثم يأتي بالمرتبة الثانية قطاع الصناعة والتعدين وبنسبة (19%) ثم قطاع المياه والصرف الصحي وبنسبة (11.2%) يليه قطاع الصحة بنسبة (7.4%)، ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة (0.1%). أما بالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الطاقة (كهرباء وغاز) فكانت محدودة جداً. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد مثلت المساعدات والمعونات فيها ما

نسبته (37.8%)، وقد اشتملت على المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز، ولقطاع البناء والتشييد، والمساعدات الاجتماعية، علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب ولمواجهة الكوارث الطبيعية والجدول رقم (17) والشكل (17) يوضحان ذلك.

جدول (17)
التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية
خلال الفترة (2005-2009م) بالدولار

| القطاع | السنوات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | |
| التعليم | 7,546,772 | 17,607,489 | 25,987,229 | 41,796,998 | 28,614,985 | 121,553,473 |
| الصناعة والتعدين | | | | 18,073,795 | 75,678,104 | 93,751,899 |
| المياه والصرف الصحي | 2843903 | 7,084,170 | 9,281,880 | 9,459,044 | 26,755,414 | 55,424,411 |
| الصحة | 5,465,162 | 7,978,410 | 13,902,661 | 9,051,265 | | 36,397,498 |
| النقل والاتصالات | | 185603 | | 250,000 | | 435,603 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 39,998 | | | | 54,792 | 94,790 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | | 35998 | | | | 35,998 |
| أخرى | 6,383,129 | 28,446,261 | 23,943,705 | 36,226,215 | 91,711,018 | 186,710,328 |
| الإجمالي | 22,278,964 | 61,337,931 | 73,115,475 | 114,857,317 | 222,814,313 | 494,404,000 |

شكل (17) التوزيع النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية بحسب القطاعات خلال الفترة (2005-2009م)

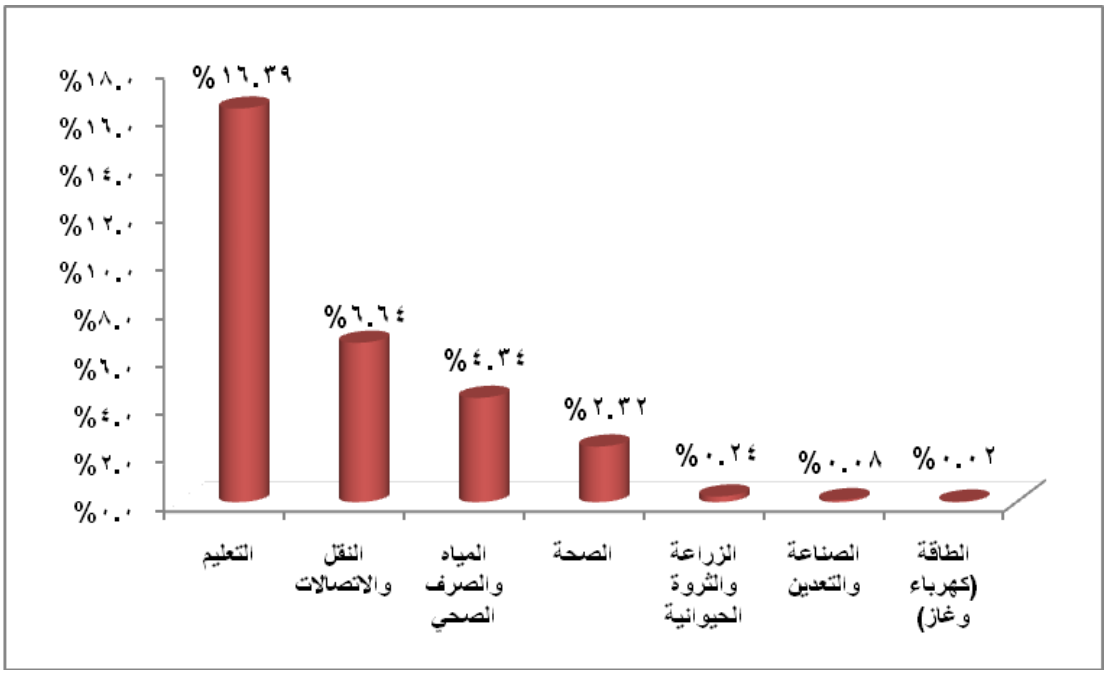


## الجزء الرابع

## ملاحظات ختامية حول النتائج التي توصلت اليها فرقة العمل

## الرفيعة المستوى والطريق لضمان التنفيذ الفعّال للحق في التنمية

34. تود دولة قطر أن تثمن جهود فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية في صياغة معايير للحق في التنمية وما يتصل بها من معايير فرعية تنفيذية والتي تم تضمينها في الوثيقة (A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2). حيث سعت هذه المعايير لمعالجة السمات الأساسية للحق في التنمية بطريقة شاملة ومتسقة وفقاً لإعلان الحق في التنمية. وقد عززت هذه المعايير في تحديد ماهية الاطار المعياري للحق في التنمية وذلك من خلال سرد ثلاث خصائص رئيسية للحق يمكن تقييم اعمال كل منها بالإشارة إلى عدة معايير فرعية يمكن تقييمها بالاستناد إلى أدوات قياس في شكل مؤشرات، والتي تشكل خارطة طريق لضمان التنفيذ الفعَال للحق في التنمية.

35. وعطفاً على الخصائص الرئيسية للحق في التنمية والمتمثلة في السياسات الانمائية الشاملة التي تركز على الإنسان، وعمليات حقوق الإنسان التشاركية والعدالة الاجتماعية في التنمية وإلى المعايير الفرعية ومؤشرات القياس، نجد أن دولة قطر من خلال ما قدمه هذا التقرير الموجز قد قطعت شوطاً كبيراً في أعمال الحق في التنمية وفقاً للخصائص والمعايير والمؤشرات التي حددتها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية.

36. إن اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر2030) واستراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) ومحورية استراتيجية موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياسة الاصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة، اضافة إلى توافر الإرادة السياسية سيساهم حتماً في تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه الدولة في سبيل أعمال الحق في التنمية بشكل مثالي.

**.4**